

التبعية الشاملة والمعمّقة:

كيف يمكن لاتفاقية تجارية مع الإتحاد الأوروبي
تدمير الاقتصاد التونسي؟

ليلي الرياحي وحمزة حموشان


ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office




المنصة
التونسية
للبدائل

تأليف: ليلى الرياحي وحمزة حموشان

تحرير: فلاشاتا فيلان

ترجمة من الإنجليزية إلى العربية: غسان بن خليفة

تصميم: باس كونجراشت و ozads.org

من منشورات المعهد الدولي www.TNI.org

شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية www.siyada.org

والمنصة التونسية للبدائل

جويلية 2021

يُسمح باقتباس أو نسخ أجزاء من مضمون هذا التقرير لغايات غير تجارية، طالما يتم التنصيص بشكل سليم على المصدر. سيُثمن المعهد حصوله على نسخة أو رابط للنص الذي سيقع فيه استعمال هذا التقرير أو الاقتباس منه. يُرجى ملاحظة أنه بالنسبة لبعض الصور، قد تكمن حقوق النشر في مكان آخر ويجب أن تستند شروط حقوق النشر الخاصة بهذه الصور إلى شروط حقوق النشر الخاصة بالمصدر الأصلي.

<http://www.tni.org/copyright>

«تم دعم هذه النشرة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ من خلال الدعم المقدم لها من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية للجمهورية الاتحادية الألمانية. يمكن الاقتباس من هذه النشرة أو أي جزء منها مجاناً طالما تتم الإشارة إلى النشرة الأصلية. محتوى هذه النشرة هو المسؤولية الحصرية للمؤلف ولا يعكس مواقف مؤسسة روزا لكسمبورغ»

الفهرس

- 4 الموجز التنفيذي
- 7 1. المقدمة
- 8 سيطرة نموذج 'التجارة الحرّة'
- 9 العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال افريقيا: نظرة طويلة الأمد
- 11 2. اتفاقية "أليكا" من منظور تونسي
- 11 موازين القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي
- 12 فرصة وشر لا بد منه؟
- 13 التشاور الإشكالي مع المجتمع المدني
- 14 3. قيود اتفاقية "أليكا": استنزاف ثروات تونس وإخضاع اقتصادها
- 16 استغلال خزان تونس لليد العاملة الرخيصة
- 18 تقويض الغالبية العظمى من الشركات التونسية
- 18 الشركات الصغرى: التفكك المتوقع
- 19 الشركات الصغيرة والمتوسطة (ش.ص.م): الإنتاج والتصدير إلى أوروبا
- 22 برنامج التأهيل: تعميق أشكال اللامساواة وتركز رأس المال
- 23 4. خلاصة

الموجز التنفيذي

يُبرز التقرير أساسًا المسائل التالية:

1. مسار المفاوضات حول "أليكا" كان إشكاليًا، في ثلاث أوجه تحديداً.

مفاقمة اختلال موازين القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي

موازين القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي مختلّة بشكل صارخ. يبلغ متوسط دخل الفرد والنتائج المحليّ الإجمالي في الاتحاد الأوروبي أضعاف نظيريهما في تونس، فيما تمثّل أوروبا أكبر شريك تجاري للبلد وأحد مُقرّضيه الأساسيين. تمّنع التبعية متعدّدة الأوجه لتونس نحو أوروبا، إلى جانب اللاتماثل البديهي بينهما، امكانيّة اجراء أيّ مفاوضات متوازنة.

الاتحاد الأوروبي يعتمد سياسة "العصا والجزرة" التقليديّة لإجبار تونس على التوقيع

قدّمت الحكومات التونسية اتفاقية "أليكا" كفرصة لبلوغ مرتبة الشريك المُميّز لأوروبا، وكخطوة متقدّمة على طريق الاندماج في السوق الأوروبية المزدهرة وكشّر لا بُدّ منه لإعادة الاقتصاد إلى السكّة السليمة عبر تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في الواقع، الحقيقة هي أنّ الحكومات التونسية الأخيرة، المتورّطة في خدمة الدين الخارجي، لم تستطع رؤية خيارات أخرى غير المواصلة في لبرلة السوق الداخلية من أجل استمرار الاستفادة من التمويل والمساعدة التقنيّة الأوروبيين. علاوةً على ذلك، مارس الاتحاد الأوروبي الضغط والابتزاز على تونس، من خلال إدراجها في قائمته السوداء للجنان الضريبية في ديسمبر 2017 وعلى قائمته السوداء لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب في فيفري 2018. وما يثير القلق هو أنّ الإدارة التونسية لم تقم بأيّ دراسة رسمية من أجل ترشيد مقاربتها حيال اتفاقية الـ "أليكا".

الاستشارة الإشكالية للمجتمع المدني

اتّسم التشاور مع المجتمع المدني بكونه جدّ إشكاليّ وغير شفاف. إذ تمّ انتقاء المنظمات المُستشارة رسمياً بعناية، وقد أثّرت مخاوف بشأن طبيعة نشاطها وتمويلها. كانت النتيجة غير المُفاجئة هي أنّ "ممثلي المجتمع المدني" المختارين على المقاس قدّموا مطالب ضعيفة ومحدودة إلى الاتحاد الأوروبي، فيما أقيمت من المفاوضات الفئات الاجتماعية المتضرّرة من اتفاقيات "التجارة الحرّة" (مثل صغار الفلاحين، العاملات الزراعيّات، العمّال غير النظاميّون، صغار ومتوسّطي المنتجين، المستهلكون والمستفيدون من الخدمات العموميّة).

شهدت تونس تغييرات جذريّة خلال العشريّة الماضية ومازالت ستواجه المزيد منها خلال السنوات المقبلة، إذا ما ظلّ الاتحاد الأوروبي (إأ) على نفس النهج. بصفتها البلد الأوّل الذي أطاح بديكتاتورته في بداية 2011، أطلقت تونس سلسلة من الثورات على امتداد شمال افريقيا وغرب آسيا قادت إلى إعادة تشكيل سياسية مازالت آثارها مستمرة إلى حدّ الآن. وفيما ما يزال يُنظر عمومًا إلى تونس كقصة "نجاح" بالنسبة لـ "الربيع العربي"، يتبيّن أنّ الانتقال في الواقع هو أكثر تعقيدًا ممّا يبدو عليه الأمر.

اذ تعزّزت الاتجاهات الاقتصادية السائدة وسلطة النخب السياسية والاقتصاديّة، فيما لم يجن الشعب التونسي بعد ثمارًا ملموسة من ثورته. وبينما ظاهرًا تُعدّ تونس بلدًا ديمقراطيًا، لم تستطع سلسلة من الحكومات "التكنوقراطية" إحداث موازنة بين مصالح النخب التقليديّة وعموم الشعب الأقلّ حظًا.

أثار دور الاتحاد الأوروبي (وغيره من الفاعلين الدوليّين) في هذا التحوّل الجدل، في ظلّ حاجة البعض بأنّ التغيير الجاري، المُموّل غريبًا، يهدف في الواقع إلى تقويض طموحات الشعب التونسي في تحقيق الكرامة والخبز والسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعيّة. إذ أيّد الفاعلون الغربيّون، والاتحاد الأوروبي بشكل حاسم، إرساء المزيد من نفس السياسات الاقتصاديّة التي يرى كثيرون أنّها خلقت المشاكل في تونس بالمقام الأوّل.

لتونس تاريخ طويل وشبكة من الروابط مع الاتحاد الأوروبي، وفرنسا على وجه الخصوص عندما صارت "محميّة" فرنسيّة في 1881. وفيما مُنحت البلاد استقلالها الرسمي في 1956، كان من الصعب محو تركة الاستعمار. استمرّت الأنماط الامبرياليّة، حيثُ بُنيّت الاقتصادات الكولونياليّة من أجل تلبية حاجيات السلطة الحاكمة وعلى أساس التبعية الاقتصاديّة للحاكم الاستعماري السابق.

في ظلّ هذا السياق من الإرث المنظومي والاختلال العميق لموازين القوى، وكذلك ما أحدثه "الربيع العربي" من اضطرابات، اقترح الاتحاد الأوروبي تشكيلة جديدة من الاتفاقيات التجارية على تونس وجيرانها. اقترح الاتحاد الأوروبي أن تصادق معه تونس على اتفاق تبادل حرّ شامل ومُعَمَّق (ا.ت.ج.ش.م. أو "أليكا" نسبة للتسمية الفرنسية الشائعة)، وقد انطلقت المفاوضات حوله منذ ست سنوات. الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاتفاق قد يكون بليغًا، ولذلك يفحص هذا التقرير الهواجس المُعبّر عنها بخصوص "أليكا" والتي أقيمت من المفاوضات الرسميّة ومن الحوار الوطني في تونس حول الاتفاق التجاري المُقترح.

2. الآثار المتوقعة للـ "أليكا" يمكن أن تكون مدمرة لغالبية الشعب التونسي

استغلال مخزون تونس من اليد العاملة الرخيصة

الأجور المنخفضة هي الميزة التفاضلية الأساسية لتونس، وهي ما تستهدفه اتفاقية "أليكا". على سبيل المثال، الأجر الفلاحي الأدنى في تونس هو 15.5 دينار لليوم (حوالي 5 يورو)، فيما يبلغ في فرنسا 10 يورو للساعة - وهكذا فإن يوم العمل الفلاحي في تونس يساوي نصف ساعة من نظيره في فرنسا. من خلال لبرلة قطاعي الفلاحة والخدمات وتسهيل دخول رأس المال الأوروبي، ستسمح الاتفاقية باستغلال قوة العمل المحلية بأبخس الأثمان. ستشجع الـ "أليكا" المستثمرين الأوروبيين على نقل الأنشطة كثيفة العمالة إلى تونس من أجل تعظيم أرباحهم، وذلك من خلال استخلاص القيمة التي يخلقها العمال التونسيون المستغلون بكثافة مقابل أجور زهيدة.

تقويض الغالبية العظمى من الشركات التونسية

دأب الخطاب الرسمي على الترويج لاتفاقية "أليكا" عبر التركيز على "الشركات الصغيرة والمتوسطة" (ش.ص.م). تستهدف الاتفاقية بشكل خاص حاجيات هذه الشركات، التي يتم تقديمها كقوات للنمو الاقتصادي والابتكار وخلق مواطن الشغل. إلا أنه فيما تنتمي 83 % من المؤسسات الأوروبية إلى تلك الفئة، فإنها لا تتعدى في تونس نسبة الـ 3 %.

الشركات الصغرى (ش. ص. ص.): التفكك المتوقع

في تونس تمثل الش. ص. حوالي 95 % من الشركات وتعدّ الفاعل الاقتصادي الأساسي بها. ومن غير المتوقع أن تنمو هذه الشركات في ظل الـ "أليكا"، بل الأرجح هو أنها ستتكفك وتختفي لصالح الشركات الأكبر. تنشط هذه المؤسسات حالياً في سوق محمّية وتوفّر دخلاً لمئات الآلاف من العائلات، لكنها تطلّ هشة وذات موارد محدودة جداً. لن تصمد هذه الشركات في وجه تسونامي منتجات أوروبا واجتياح رؤوس أموالها، خاصة دون سياسات مُصمّمة من أجل حمايتها وتقويتها.

الشركات الصغيرة والمتوسطة (ش. ص. م.): الإنتاج والتصدير نحو أوروبا

بالنسبة للقلة قليلة من الشركات التونسية الكبيرة، تراهن اتفاقية "أليكا" على نجاحها في خلق مواطن شغل إثر اندماجها في نظام "التجارة الحرة" الأوروبي. اجتمعت المصالح المتداخلة، بين الأوليغارشيا الريعية التونسية وأصحاب السلطة السياسية والفاعلين الغربيين في التجارة

الحرّة، على الضغط من أجل اتفاقية تجارية ستوجّه الاقتصاد التونسي نحو دعم الشركات المُصدّرة حصراً. ستعزز اتفاقية الـ "أليكا" التبعية الراهنة للنظام الاقتصادي تجاه تلك المصالح الضيقة. وذلك من خلال سياسات عامّة تخدم أكثر فأكثر قطاعات لا تقدّم سوى قيمة مضافة جدّ ضعيفة للاقتصاد المحلي، لكنّها تخلق بالمقابل أرباحاً للشركات المُصدّرة وأرباحاً ضخمة للشركات الأوروبية.

برنامج التأهيل (ب.ت.أ.): تعميق اللامساواة وتركيز رأس المال

كثيراً ما يقع تقديم برنامج التأهيل على أنه المكسب الرئيسي لتونس الذي يستحقّ كلّ التضحيات. ويقع تعريفه كمسار مستمرّ يهدف إلى تحضير وتأهيل الشركة ومحيطها لمتطلبات المنافسة الدولية. بيد أن سجّل برنامج التأهيل السابق (الذي بدأ في 1995 مع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) لم يرهّن على ذلك. إذ أقصى كلّ الشركات الصغرى من مسار التأهيل رغم محوريتها بالنسبة للاقتصاد التونسي، فيما وجّه الاستثمار نحو التصدير والخدمات، ما أدى بدوره إلى سحب التركيز الاقتصادي بعيداً عن القطاعات المنتجة. فشل ب.ت.أ. كذلك في تحقيق أهدافه المعلّنة - لم يساعد تونس في تجاوز مستوى التعاقد من الباطن (عقود المناولة) في السلسلة العالمية للقيمة، بل عوضاً عن ذلك كرّس التبادل غير المتكافئ (لصالح الاتحاد الأوروبي) وأبقى على تونس في موقع المهيمّن عليه داخل النظام الرأسمالي العالمي. سيتبّع برنامج التأهيل الجديد بلا شك نفس المنطق والمنهج.

الخلاصة

حان الوقت كي تفكّر تونس بعمق، ولكي تُجري تقييماً موضوعياً لخمسة وستين عاماً من الاستقلال ومن المبادلات الاقتصادية مع أوروبا. لم يُعدّ ممكناً الاستمرار في التعامي عن واقع الاقتصاد التونسي، عن طبيعة علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والصلات المترابطة بين بُنية السلطة السياسية المحلية والتوجّه المُمنهج نحو "التبادل الحر". كبلدٍ انعتق حديثاً من ربقة الديكتاتورية، ويبحث الآن عن طريق جديدة للتنمية، يكتسي سؤال النهج الاقتصادي الأصلاح أهمية جوهرية. مطلوب مخطّط اقتصادي ومنوال تنمية جديدين من أجل وضع البلاد على السكّة نحو تنمية مستدامة ومنصفة. استراتيجية كهذه يجب أن تُناقش وتُطوّر ويقع اختيارها بشكل ديمقراطي من قِبَل الشعب التونسي.

يخضع نهج الاتحاد الأوروبي إلى مصالحه التجارية - صُمّمت اتفاقية "أليكا" من أجل إدماج الشركات التونسية الأكثر ربحية في السوق الأوروبية الحرّة ومن أجل تكييف السوق التونسية لتزويد الاتحاد الأوروبي. يناقض هذان الهدفان أغلب المصالح التونسية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

- التأكيد من أن القضايا الرئيسية تُثار من قبل الفاعلين أنفسهم تجاه الحكومات، وداخل تمثيلات الشعب العامل.

- إزالة الغموض عن العقيدة المسيطرة لـ "التجارة الحرة" وإظهار كيف تعزز شروط التجارة غير العادلة لتونس، حابسةً البلاد في دائرة مستعصية من الديون المتراكمة وما يصحبها من شروط قاسية.

وبيئياً. سيكون من السذاجة مَكان تَوَقُّعُ ألا يكون لتعميق اللامساواة وترسيخ التبعية الاقتصادية الناتجة عن الـ"أليكا" آثاراً سياسية. ولذلك، من النباهة استحضارُ أنَّ الشعارات الرئيسية للانتفاضة التونسية نادت بالعدالة الاجتماعية، السيادة وإنهاء امتيازات الأوليغارشيا الحاكمة.

في هذا السياق، من الأهمية القصوى لناشطي منظمات المجتمع المدني على ضفتي البحر المتوسط أن:

- يُبرزوا ويُعزِّزوا أصوات الفاعلين والشرائح الاجتماعية التي ستأثرُ سلباً باتفاقية "الأليكا" (صغار منتجي الغذاء، العمال غير النظاميين، العمال الفقراء، إلخ).



1. المقدمة

المتسّم بهجمة نيوليبرالية من قبل تشكيلة من الفاعلين الاقتصاديين الأقوياء، يتفاوض البلد مع الـ إ منذ 2015 على توقيع اتفاقية تجارة حرة جديدة.⁶

العديدون في تونس، بما في ذلك صغار التجار وقطاع واسع من فاعلي المجتمع المدني، يشعرون بقلق شديد حيال الأثر السلبي الذي يمكن لاتفاقية تجارة حرة كهذه أن تُخلفه على ظروف معيشتهم الهشة أصلاً. فهم يعتقدون أن هذا الاتفاق لن ينفذ غير عدد صغير من الشركات الكبيرة، فيما سيفاقم أوضاع أغلب التونسيين.⁷ يهدف هذا التقرير إلى تقديم ملخص لتاريخ هذه المفاوضات وتوثيق بعض الهواجس الأساسية حول ما يمكن أن تُسببه اتفاقية "أليكا" من خسائر للاقتصاد التونسي الضعيف بالفعل. كما سيُسلط الضوء على ديناميات السلطة المُعتمَدة في المفاوضات ويُبرز بعض المشاكل التي أفرزها هذا المسار حتى الآن.

سُحاججُ هذه الورقة بأن:

- من شأن اتفاقيات التجارة من نوع "أليكا" أن تفاقم العلاقات غير المتكافئة بعمق بين إ وتونس، ممّا سيمدّد من إخضاع اقتصاد الأخيرة لنموذج "التجارة الحرة"، وبالتالي حرمان البلاد من سيادتها ومن حيّزها السياسي ومن قدرتها على التطوّر؛
- مسار "أليكا" يهّمش ويقصي العديد من القطاعات في المجتمع، التي ستكون الأكثر تأثراً في تونس، بما في ذلك على وجه الخصوص الشركات الصّغرى؛
- ستخدم "أليكا" وتعزّز مصالح الطبقات الغنيّة المسيطرة في تونس على حساب باقي المجتمع؛
- ستحرّم "أليكا" السواد الأعظم من الشعب التونسي من الموارد والقيمة المضافة المنتجة في بلدهم، التي سيقع، عوضاً عن ذلك، تحويلها إلى أوروبا.

وعلى وجه أخصّ، ستبرهن هذه الورقة على أن التوقيع على "أليكا" سيعني ما يلي:

- يُتَوَقَّع أن تنهار الأغلبية الواسعة للشركات التونسية (الشركات الصّغرى المتجهّة نحو السوق الداخلية) وتختفي، لصالح الشركات الأكبر، المحليّة منها والأوروبية، ممّا سيزيد من تركّز رأس المال بين أيدي القلّة.
- سيقعُ إلحاق النموذج الاقتصادي التونسي ودفعه أكثر نحو قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة وتصديرية و/

عرفت تونس تغييرات جذريّة خلال العقد الأخير. اذ شهدت مولد "الربيع العربي" بداية 2011 عندما أطاح التونسيون بالديكتاتور بن علي (الذي حكم البلاد منذ 1987)، مُنذرين بتغييرات جسيمة على امتداد شمال افريقيا وخارجها. إلى حدّ ما، تبدو التجربة التونسية الاستثناء في المنطقة نظراً لعدم انزلاق البلد نحو ما عرفته بلدان مجاورة من فوضى وعنف. بيد أن النقاد يحذّرون من أسطورة الاستثنائية التونسية، مجادلين بأن ما يتمّ تقديمه كـ انتقال ديمقراطي سلمي هو في الواقع مسارٌ نشطٌ يهدف إلى تقويض هذا التطوّر الثوري.¹

فيما يرى آخرون أن هذا "الانتقال الديمقراطي" هو عبارةٌ مُطَفَّعةٌ لواقعٍ "تحوّلٍ مُمولٍ غريباً"، يهدف إلى تقويض تطلّعات الانتفاضات العربيّة واستمرار إرساء المزيد من السياسات الاقتصادية الكارثية التي دفعت أصلاً الناس إلى الانتفاض.² همّشت النخب النيولبرالية وتجاهلت مطالب ثورة 2010 - 2011 بالكرامة والخبز والسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعيّة، لتتمسّك أكثر من أيّ وقت مضى بأجندة السوق الحرة. خلال عشريّة ما بعد الثورة، وثّق باحثون وناشطون كيف عمّلت المؤسسات المالية الدولية (م.م.د.)، مثل صندوق النقد الدولي (ص.ن.د.) والبنك العالمي (ب.ع.) على خنق التطوّر الاقتصادي للبلاد، مستغلّة عبء المديونيّة وخدمتها، إلى جانب تخريب الدور التعديلي والتوزيعي للدولة.³

في ماي 2011، شهور قليلة بعد الثورة، بادرت مجموعة البلدان الثمانية (التي تضمّ فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا) ومعها تركيا وبلدان الخليج وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى تصميم شراكة دوفيل للبلدان العربية في حالة انتقال، والترويج لها.⁴ وجّه هذا الاتفاق المسارات الثورية، التي كانت تنتشر وقتئذ في المنطقة العربيّة، وذلك من خلال عرض قروض على العديد من دولها مقابل الدفع بجملة من الإصلاحات المؤسسية النيوليبرالية - نفس الإصلاحات التي تسبّبت في تدهور مستويات المعيشة، انتاج البطالة وتقويض العدالة الاجتماعيّة خلال العقود الأربعة الماضية.

كذلك، تمثّلت إحدى الاستجابات الرئيسيّة للاتحاد الأوروبي (إأ) على "الربيع العربي" في الدفع نحو تعميق علاقات التجارة والاستثمار مع المنطقة. سعى الـ إأ إلى توسيع اتفاقيات الشراكة الحالية مع معظم بلدان جنوب المتوسط نحو ما سُمّي باتفاقيات التجارة الحرة المعمّقة والشاملة (تُعرف أكثر باختصار أليكا). فهذه الاتفاقيات لن تقتصر على تونس، بل ستشمل أيضاً بلدان أخرى بالمنطقة مثل المغرب الأقصى، الأردن ومصر.⁵ في وسط هذا السياق،

بصغار المنتجين، كما ستوسّع الفجوة بين أقلية من الشركات المحظية وبقية فاعلي الاقتصاد المحلي. وسيقضي هذا التوجّه على أي إمكانية للاندماج الإقليمي على المستوى المغربي.

- يُنظر إلى القوى المنتجة التونسية كمورد رخيص للاستغلال. ستظلّ الأجور زهيدة جدًا (خاصة للنساء)، وسيستمرّ تهجير العمّال من مواطنهم المحلية الأصليّة وسيقع توجيه الإنتاج نحو خدمة الاندماج التام في (اقرأ التبعية التامة ل) اقتصاد الإقليم.

أو سيتمّ تصميمه حتى يوفر سوق خدمات للشركات الأوروبية، مما سيُرسِي هيمنةً لا تُنزع للاتحاد الأوروبي تجاه تونس ويسمح بنقل الثروة من الثانية نحو الأول. سيخرب ذلك أي محاولة لتطوير مسارات اندماج محلي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو أمر ضروري لتلبية الحاجيات المحلية.

- سيقع تهيئة الاقتصاد التونسي من أجل الإنتاج للاتحاد الأوروبي من خلال استمرار البرامج الحالية للملاءمة التشريعية والمساعدة التقنية التي ستضّر

سيطرة نموذج 'التجارة الحرة'

امبريالي، وتحقيق "أرباح فائقة". وكانت النتيجة تدفق الثروة على نطاق واسع نحو المراكز الامبريالية على حساب التطور الداخلي في الأطراف.⁹ إن استمرار هذه العلاقات التجارية غير المتكافئة وغير المتماثلة حتى اليوم يوسّع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ويحبس بلدان الجنوب العالمي في تخلف دائم.

في ظلّ الاستعمار، خضعت تونس، وبلدان أخرى في شمال إفريقيا وخارجها، لإدماج قسريّ في تقسيمٍ دوليٍّ للعمل غير عادل بتاتاً، من جهةٍ كمزود باليد العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية، وكسوقٍ للبلدان الصناعية من جهةٍ أخرى. صارت تونس محمية فرنسيّة في 1881. واستغلّت فرنسا منظومة الديون كأداة لسلب السيادة التونسية ولبناء اقتصاد استخراجي متّجه إلى الخارج،¹⁰ وهو مستمرّ إلى حدّ اليوم. علاوة على ذلك، لا تتعلّق اتفاقيات "التجارة الحرة" الحالية (ما فيها تلك التي يدفع نحوها الاتحاد الأوروبي) بالتجارة في حدّ ذاتها، بل تتعلق بحبس البلاد في هذه الأزمات الاقتصادية مستقبلاً. في الواقع، إنّها تسعى جاهدة لتوسيع حدود تراكم رأس المال والسيطرة الإمبريالية إلى مجالات جديدة أخرى مثل حقوق الملكية الفكرية، التعاون التنظيمي، الحقوق الرقمية، حماية الاستثمار وكلّ ما يرتبط بالحواجز غير الجمركية.¹¹

في وقتنا الحاضر، يتمّ تنظيم الخريطة الجيوسياسية للعالم عبر العديد من أقطاب "التجارة الحرة"، ومع الكثير من الاتفاقيات متعدّدة الأطراف والثنائية التي تنسج روابط نظامٍ عالميٍّ حيث تتصارع الولايات المتحدة وأوروبا والصين (عبر مبادرة الحزام والطريق)¹² من أجل الاستيلاء على القيمة المضافة المنتجة في جميع أنحاء العالم وتقليل تكاليف الإنتاج الخاصة بهم. من هذه الزاوية، يُنظر إلى بلدان الجنوب العالمي على أنّها أسواق يجب غزوها. إذ توفر موارد بشرية وطبيعية رخيصة للاستغلال، ووسيلة لتسويق السلع المصنّعة والاستهلاكية ومناطق يمكن أن تُرحّل إليها التكاليف الاجتماعية والبيئية.

يؤكد النموذج الاقتصادي السائد دولياً لـ "التجارة الحرة" أنّ التجارة الدولية واسعة النطاق تساهم في التنمية لمصلحة الجميع. إذ يدافع عن الغاء كافة العوائق التي يمكن أن تُعطل التجارة العالمية، كالحواجز التي تضعها الدول للحدّ من الواردات أو تعديل الأسواق أو حماية المصلحة العامّة. وهو يُعارض الحمائية - فكرة أنّه يحقّ لأمة ما أن تحمي مواردها، سوقها و/أو انتاجها من أجل التنمية.

يمكن تتبع أصول "التجارة الحرة" بعيداً في تاريخ أوروبا، في النظرية كما في التطبيق. يجد مبدأ "التجارة الحرة" جذوره في نظريات "التقسيم الدولي للعمل" و"الميزات التفاضلية" التي ترى أنّه على كلّ بلد أن يتخصّص في المنتجات التي يستطيع انتاجها بأقلّ تكلفة مقارنة ببقية البلدان، مع تأمينه ببقية المنتجات من خلال التجارة الدولية. ومن ثمّة يتمّ قياس النجاح الاقتصادي لبلدٍ ما من خلال أرقام الاستيراد والتصدير، من دون مراعاة الكلفة الاجتماعية، البشرية والبيئية لهذا النظام.⁸

إلا أنّ "التجارة الحرة" لم تكن يوماً حرة للجميع، في عالم تحكمه ترابّيات استعمارية وهيمنة مراكز الامبريالية على أطرافها. ويغصّ التاريخ بالأمثلة عن استعمال العنف والحروب لفرض نمط تجارة مُحدّد على البلدان، من ذلك ديبلوماسية السفن الحربية التي اعتمدها القوى الغربية في حروب الأفيون ضدّ الصين في القرن 19، وغيرها من المشاريع الاستعمارية عبر القارة الأفريقية. تمّ إقحام بلدان ومناطق من جنوب العالم عنوةً في هذا النظام التجاري العالمي وفي موقع "تابع". وقد أجبرتهم، أو أثرت عليهم، القوى الاستعمارية من أجل بناء اقتصاداتهم حول استخراج الموارد وتصديرها - عادة ما يتمّ توفيرها بثمن رخيص وفي شكلها الخام - زيادةً على استيراد السلع الصناعية عالية القيمة. وإلى جانب حفاظه على الأجور منخفضة وبخسة القيمة (الاستغلال المُفرط للعمّال)، كرس ذلك فعلياً التبادل غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي وسمّح باستخراج "ربح

نحو خصخصة مؤسسات الدولة والخدمات العامة الأساسية. وغالبًا ما يُنظر إلى القوانين السيادية للدول على أنها عوائق لـ "التجارة الحرة"، ولهذا السبب تتطلب اتفاقيات الجيل الجديد "المواءمة القانونية"، مثلًا للقوانين التي تحكم معايير الصحة والصحة النباتية¹⁴ والملكية الفكرية.¹⁵ ويؤدي هذا النوع من الاتفاقيات أيضًا في كثير من الأحيان إلى سحب صلاحية فض النزاعات مع المستثمرين الأجانب من القوانين والمحكمة المحلية، وذلك من خلال عمليات تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول (ISDS)، التي تثير كثيرًا من الجدل والانتقادات.¹⁶

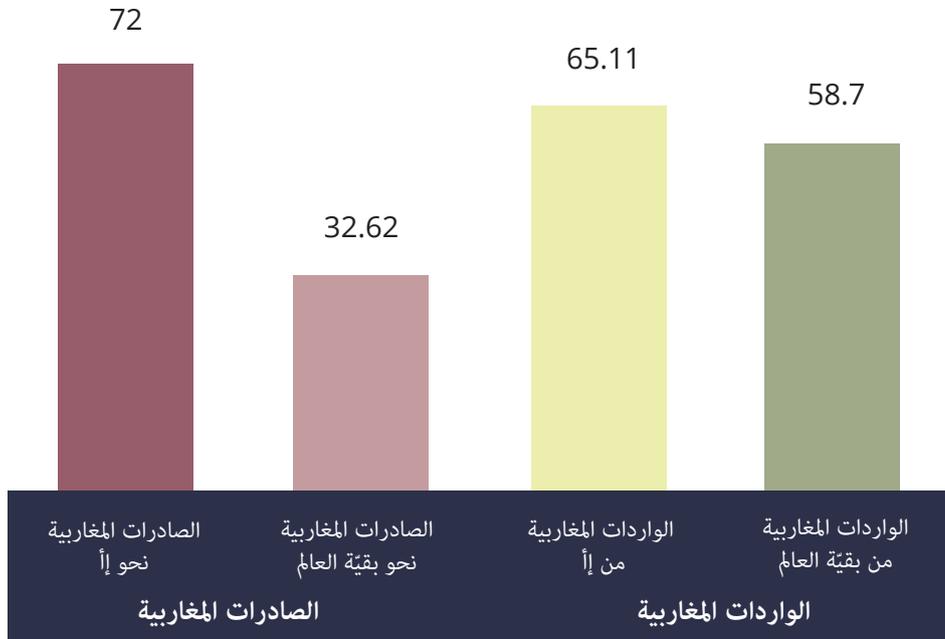
نتيجة لعرقلة المفاوضات في منظمة التجارة العالمية (م.ت.ع.) لسنوات، كان هناك تحرّك خلال العقد الماضي لتسريع التفاوض على اتفاقيات ثنائية لـ "التجارة الحرة". تعد اتفاقية الـ "أليكا" جزءًا من تشكيلة أوسع من الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية التي رُوّج لها الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 باعتبارها "اتفاقيات الجيل الجديد".¹³ وفيما كانت اتفاقيات "التجارة الحرة" السابقة تهدف إلى إزالة التعريف الجمركية ورسوم الاستيراد / التصدير، تطمح اتفاقيات الجيل الجديد إلى إزالة جميع الحواجز أمام التجارة. ستستمر في منع البلدان الأضعف من استخدام جملة من الأدوات السياسية لتطوير اقتصادها، وفي الدفع

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا: نظرة طويلة الأمد

المنطقة منذ ذلك الحين، حتى بعد موجة الاستقلال الرسمي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

يُبين كلُّ من حجم وقيمة التجارة حاليًا بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب الكبير استمرار الروابط الاقتصادية التي نشأت في الأصل من خلال الاستعمار، والتي يسعى الـ إ إلى تعزيزها عبر اتفاقية "أليكا" (الرسم البياني 1).

ماتزال منطقة شمال إفريقيا تحت تأثير أوروبي قوي، بعد عقودٍ عدّة من حصولها على الاستقلال السياسي الرسمي.¹⁷ لعب الاستعمار في القرن التاسع عشر دورًا محوريًا في عملية تراكم رأس المال وسلب الملكية: تمّ تصميم اقتصادات هذه البلدان لتلبية حاجات المدن الأوروبية الكبيرة.¹⁸ حاول الأوروبيون ممارسة النفوذ والسيطرة الاقتصادية على



الرسم البياني 1: قيمة التجارة بين المغرب الكبير والاتحاد الأوروبي (إ) وبقية العالم في 2019 (الوحدة: مليون دولار أمريكي). المصدر: www.trademap.org

بشكل خاص في الخريطة الزراعية التونسية (الموروثة أيضًا من الحقبة الاستعمارية)، حيث يتبين بوضوح من تخصص المناطق في إنتاج المحاصيل الزراعية الأحادية (الزيتون، الحمضيات والتمور) ومن البنية التحتية المائتة المرتبطة بها، أن الإنتاج الزراعي في تونس مُصمَّم من أجل تحقيق أهداف "التجارة الحرة" الموجهة نحو التصدير، بدلاً من دعم السيادة الغذائية لشعبها.²²

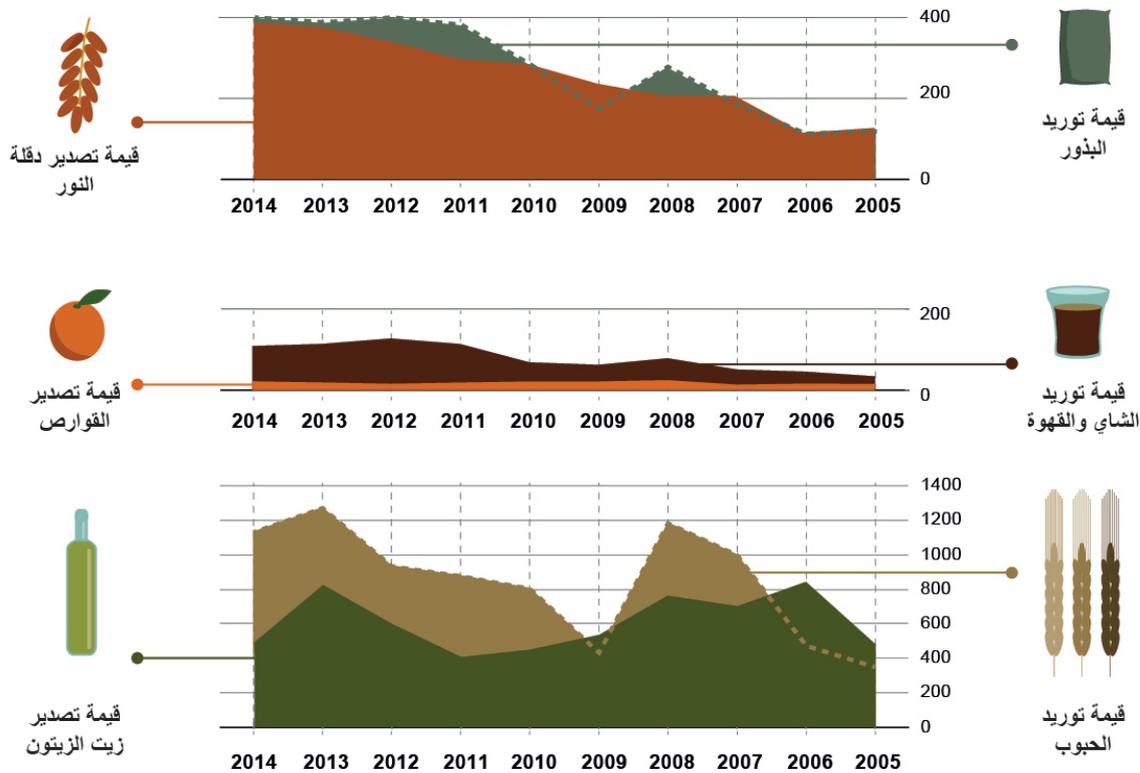
ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الاتحاد الأوروبي بصدده فقدان هيمنته على السوق المغربية لصالح الشركات الصينية والتركية.²³ وينبغي جزء من الاستجابة الاقتصادية الأوروبية لهذا التحدي على المزيد من تشكيل وتكييف الاقتصاد التونسي للإنتاج من أجل الاتحاد الأوروبي. إذ تمثل اتفاقية "أليكا" واحدة من "أدوات التعاون" التي يتم اعتمادها بشكل استراتيجي لإعادة تأكيد هيمنة الاتحاد الأوروبي على أطرافه الأقل تصنيعًا، مثل تونس.

كما أن توقيع هذه الاتفاقية سيكون بمثابة ضربة أخرى للتكامل الإقليمي للمغرب الكبير، وهو المنطقة الأقل اندماجًا في العالم - حصة التجارة البينية أقل من 5٪ من إجمالي تجارة البلدان المغربية، وهي أقل بكثير من جميع التكتلات التجارية الإقليمية الأخرى حول العالم.²⁴

في جميع أنحاء العالم، تظل العلاقة بين المستعمرين الأوروبيين السابقين ومستعمراتهم محكومة بإرثٍ ثقيل. إذ نحت المستعمرون بشكل عميق وأساسي البنى الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرات من أجل استغلال مواردها. ويمكن رؤية هذا التاريخ الطويل عبر شمال إفريقيا، بما في ذلك تونس. عندما حصلت تونس على استقلالها سنة 1956، غادر المستوطنون المستعمرون، لكن النظام الاقتصادي الذي أقاموه بقي وتوسَّع أكثر.¹⁹ ورغم حصول الدول الإفريقية على استقلالها السياسي الرسمي، إلا أن بُنية اقتصاداتها جعلتها تبقى مرتبطة بأسياها الاستعماريين السابقين.

حللت نظرية التبعية هذه الديناميكيات، وجادكت بأن الهيمنة الإمبريالية والاستعمارية الجديدة المستمرة، والاستغلال المُفَرط والعلاقات التجارية غير المتكافئة، تعيق التنمية الصناعية في الجنوب وتحبس بلدان "ما بعد الاستعمار" في حالة تخلف دائم.²⁰ يعتبر سمير أمين أن الرأسمالية إمبريالية في جوهرها، وأن دول الجنوب العالمي، على الرغم من استقلالها رسميًا، هي في الواقع مستعمرات جديدة لأنها تظل خاضعة سياسيًا واقتصاديًا للقوى الاستعمارية السابقة.²¹

يستمر هذا الإرث حتى اليوم على جميع المستويات - القانونية والإدارية والاقتصادية والثقافية. وهو يتضح



الرسم البياني 2: تطوّر قيمة المنتجات الرئيسية المصدرّة مقارنة ببعض السلع المُورَدَة من 2005 إلى 2014 (الوحدة: مليون دينار تونسي).

2. اتفاقية "أليكا" من منظور تونسي

تجري عملية التفاوض في سياق ما بعد الثورة الصعب للغاية بالنسبة لتونس. إذ يتسم بأزمة اقتصادية حادة وعدم استقرار سياسي، انعكس في تنامي أربح حكومات "تكنوقراطية" مختلفة (اقرأ نيوليبرالية) حكمت البلاد منذ عام 2015. وبالتالي، فإنه مريب جداً أن هذه هي اللحظة المناسبة للتوقيع على اتفاقيات مُلزِمة قانوناً من شأنها أن تقيّد البلاد في أمط معينة من التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وأن تُحدّ من الحيز التنظيمي والسياسي للحكومات طيلة العقود القادمة. يُشكّل السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحدياً كبيراً: الارتفاع الصاروخي للديون الخارجية، انخفاض الاستثمار الأجنبي وتدهور معدلات التبادل التجاري، ممّا يؤديّ إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات في البلاد. أفضى ذلك إلى فرض سياسات تقشف نيوليبرالية معيقة في السنوات الأخيرة، ممّا أدّى بدوره إلى زيادة اللامساواة، وانهايار الخدمات العامة وتعميم الفقر على الشعب التونسي.²⁶

في جويلية/يوليو 1995، أصبحت تونس أول بلد متوسّطي يوقّع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتي أصبحت الأساس القانوني للعلاقات الثنائية.²⁵ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1998 وأنشأت منطقة تجارة حرة بين إا وتونس، وصارت بموجبها جميع المبادلات للمنتجات الصناعية بين البلدين خالية من أيّ تعريفات جمركية تجارية. أمّا بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية والسمكية، فقد اتفق الطرفان على الانفتاح التدريجي لأسواق كلٍ منهما أمام منتجاتٍ مختارة.

ستبني اتفاقية "أليكا" على اتفاقية الشراكة الحالية لتغطي المجالات والجوانب التي لم تشملها، مثل الفلاحة ومصايد الأسماك والخدمات والتنمية المستدامة. بدأت المفاوضات في أكتوبر 2015، وجرّت أربع جولات كان آخرها في أبريل/مايو 2019.

موازن القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي

تساعد على تبيين ذلك:

عدم تماثل القوة بين تونس وإا واضح للغاية. يلخّص الجدول التالي بعض المعلومات والمؤشرات التي

تونس	الاتحاد الأوروبي	
11.57	446.78	السكان (مليون نسمة)
163,610	4,476,000	المساحة (مليون كم ²)
2,679.00	29,469.61	نصيب الفرد من الدخل القومي الصافي (دولار أمريكي)
39.87	15,913	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
20.62	6,410.98	الواردات (مليار دولار أمريكي)
16.14	6467.66	الصادرات (مليار دولار أمريكي)

الجدول 1: المعطيات من سنة 2018. المصادر: <https://donnees.banquemondiale.org> www.trademap.org

للقوة الصناعية والمالية، لرصيد رأس المال، والظروف المناخية المختلفة، من ضمن مؤشرات أخرى.

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لتونس، إذ حاز على 64٪ من تجارتها في عام 2017؛ واتجهت 78.5٪ من

تُظهر الأرقام أعلاه بوضوح عدم التوازن الاقتصادي الكبير بين إا وتونس وتسلّط الضوء على العلاقة غير المتكافئة بالمرّة بين البلدين. هذه ليست سوى بعض التفاوتات العديدة في القوة بين الطرفين المتفاوضين. لتقييم الفجوة بشكل كامل، ينبغي كذلك مراعاة المستويات المتباينة للتطور التكنولوجي،

بسبب الاختلالات التاريخية والراهنة في موازين القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي، تَطَوَّر مسار "أليكا" على نفس المنوال، معتمداً على تلك التفاوتات الأساسية والمصالح الراسخة ومُعزِّراً لها على كلتا الضفتين. من الناحية العملية، انكشَف مسار الـ "أليكا" حتى الآن على النحو التالي:

- قرّرت المفوضية الأوروبية نهج ومحتوى اتفاقية "أليكا" وفقاً للمصالح التي تمثّلها؛
- سيعزّز عنصر المساعدة التقنية (الذي يهدف ظاهرياً إلى دعم تنافسية الشركات التونسية) برنامجاً مريباً، وهو مُفَعَّل بعدد، داخل الإدارة التونسية؛
- دشّنت القوى السياسية التونسية، المهيمَن عليها من القوة الاقتصادية للأوليغارشية الريعية، مسار "أليكا" على المستوى الداخلي، بدعم من المؤسسات المالية المحليّة والدولية؛
- أطلق الـ إ أ وتونس عملية التفاوض مع ضمان مشاركة الفاعلين المختارين فقط. بالمقابل، تمّ اعتبار مبادئ التفاوض، التي كان ينبغي مناقشتها على المستوى الوطني من قبل قوى اجتماعية وسياسية مختلفة، مسائل مفروغ منها، ووقع قبول المفاهيم وتحديد الحدود وتقرير الآفاق بشكل مُسَبَّق؛
- سارت المفاوضات ضمن إطار سياسي مُقرّر سلفاً، ولم يُدرج فيه إلا أولئك الملتزمون بالفعل بـ "التجارة الحرة"، بغض النظر عن توازن القوى السياسي الراهن في تونس وبمعزل عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

صادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي فيما حصلت منه على 54.3٪ من وارداتها.²⁷ من الجلي أن التبعية متعدّدة الأوجه لتونس نحو أوروبا وعدم التناظر الواضح بينهما يمنع أي مفاوضات متوازنة ممكنة، وذلك بالرغم من المزايم الرسمية بأن المفاوضات تُطبّق مبدأ "مقاربة غير متماثلة دائماً لصالح تونس" من أجل تصحيح اختلال توازن القوى.²⁸

في التسعينيات، سبق اتفاق الشراكة عرضُ قرض من الاتحاد الأوروبي، ممّا أثار على المفاوضات بين الطرفين ودفع تونس لقبول التوجه الاقتصادي الليبرالي لأوروبا من أجل الحصول على تمويلاتٍ كانت بأمرس الحاجة إليها. في عام 2014، وجّدت البلاد نفسها في وضع مماثل عندما عرض إ أ على تونس قرضاً بقيمة 300 مليون يورو قُبيل انطلاق مفاوضات الـ "أليكا". وكما جادل الاقتصادي التونسي مصطفى الجويلي، هناك دائماً صلة بين المديونية وإملاءات "التجارة الحرة".²⁹ بدورها، تقول مها بن قحدة أنه تمّ استخدام الشروط المرتبطة بالقروض الأوروبية في الضغط على تونس من أجل سنّ قوانين تعزّز التلاؤم مع معايير الـ إ أ - ويشمل ذلك القوانين التي تنظّم قواعد الصحة العامّة والصحة النباتية والشركات بين القطاعين العام والخاص،³⁰ بالإضافة إلى اتفاقية حول تقييم المطابقة وقبولية المنتجات الصناعية وأخرى مع المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع. تُعدّ هذه التطورات القانونية بمثابة التنفيذ الفعلي لبعض أجزاء اتفاقية "أليكا" التي لم تُوقّع بعد. علاوة على ذلك، تتساءل بن قحدة حول السيادة التشريعية والتعديلية لتونس³¹، مستدلّة في ذلك باستراتيجية "المزيد مقابل المزيد" التي تتضمّن سياسة الجوار الخاصة بـ إ أ، وهي مقاربة قائمة على تقديم الحوافز بهدف الدفع نحو إصلاحات مختلفة (بما في ذلك الاقتصادية منها).

فرصة وشراً لا بدّ منه؟

لم تُجرِ الإدارة التونسية أيّ دراسات رسمية قد تكون أوصلتها إلى دعم الاتفاقية. بدلاً من ذلك، اعتمدت حصرياً على الحُجج التي اختيرت وأُتيحت لها من الاتحاد الأوروبي. والأسوأ من ذلك، أنّه لم يتمّ إجراء دراسات لتقييم وقياس تأثير اتفاقية "أليكا" على القطاعات الرئيسية أو على الاقتصاد التونسي بشكل عامّ. وفي ظلّ عجزها عن تقييم تأثير اتفاقية 1995 للشراكة بين تونس وإ أ، كلّفت الحكومة شركة استشارية دولية خاصّة للقيام بهذه المهمة نيابة عنها في ديسمبر 2018.³² ولم يتمّ إصدار أي تقرير حتى الآن.

قدمت الحكومات التونسية المتعاقبة اتفاقية "أليكا" على أنها فرصة لتحقيق وضع الشريك المميّز لأوروبا وللتقدم نحو الاندماج في سوق الاتحاد الأوروبي المزدهر، وأيضاً كشرط ضروري لإعادة وضع الاقتصاد المحلي على السكة من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إ أ م). ومع ذلك، فإنّ الحقيقة هي أنّ الحكومات التونسية الأخيرة، المتورطة في خدمة الديون الخارجية، لم تجد بديلاً غير الاستمرار في فتح السوق المحلية من أجل مواصلة الاستفادة من التمويل الأوروبي والمساعدة التقنية. زيادة على ذلك، فقد جرت المفاوضات في ظلّ جملة من الظروف الإشكالية للغاية - إذ وقع التفاوض عليها من قبل العديد من الحكومات التونسية التي تعمل في وضع هشّ سياسياً، كارثياً اقتصادياً، ومتفجّر اجتماعياً.

يُبد أن المجتمع المدني التونسي وأكاديميين حاجبوا بأن تأثير اتفاقية الشراكة كان كارثياً: فقد أدى إلى التفجير، البطالة الهائلة، التنمية غير المتكافئة، تعميق التفاوتات الجغرافية، تقلص القطاعات المنتجة، العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي، تخفيض قيمة العملة التونسية، وواقب كارثية على الشركات الصغيرة والمتوسطة (خسارة 500 ألف وظيفة)، بالإضافة إلى خسارة المداخيل التي كانت ستجنى من فرض ضرائب على المنتجات الأوروبية (حوالي 2 مليار دينار سنوياً بين 1996 و2008). كما أدت إلى تراجع كبير في التصنيع - اختفى 55٪ من القطاع الصناعي بين عامي 1996 و2013.³³

كما كانت مشاركة مختلف قطاعات المجتمع التونسي في عمليات التفاوض والتقييم محدودة للغاية وخاضعة للرقابة الدقيقة. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يبذل ظاهرياً جهوداً لإبداء الشفافية رسمياً في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مثل تونس وفيتنام (من خلال نشر وثائق مرجعية فعلية للمفاوضات)، فقد ظلت العملية برمتها في الواقع مبهمة عن قصد. قاد الاتحاد

التشاور الإشكالي مع المجتمع المدني

أنشأت الحكومة التونسية وحدة إدارية داخل رئاسة الحكومة للعمل على اتفاقية "أليكا". وكجزء من التزاماتها بـ "الحكومة الرشيدة"، شكّلت الحكومة لجنة استشارية متصلة بالوحدة، وقد تألفت من شريحة صغيرة وضعيفة التمثيل من المجتمع المدني.

تشارك العديد من المنظمات، بشكل رئيسي النقابات والمنظمات المهنية السائدة، وجهات نظرها وخبراتها عبر هذه الآلية، من خلال اجتماعات التشاور الرسمية حيث تُقدّم الأعمال والأبحاث التي يمولها الاتحاد الأوروبي نفسه.³⁶ ومع ذلك، فإن عملية الاختيار واتخاذ القرار بشأن المنظمات التي تشارك عبر هذه الآلية كانت موضع تساؤل كبير، مع إثارة مخاوف مُحدّدة بشأن طبيعة أهدافها وتمثليتها وتمويلها.

كان التأثير الأكثر بروزاً لهذا التمشي في إشراك المجتمع المدني هو استبعاد الفئات الاجتماعية الرئيسية التي تأثرت سلباً باتفاقيات "التجارة الحرة"، وهي بالتحديد المنتجين الصغار والمتوسطين، أصحاب الأعمال الحرّة والتجار، وكذلك المستهلكين والمستفيدين من الخدمات العامّة. ناهيك عن الجهات الفاعلة المُمثّلة حقاً للقطاعات الريفية وغير النظامية (صغار الفلاحين، العاملات الفلاحيات، والعمّال غير النظاميين) التي تم استبعادها أيضاً.

الأوروبي عملية التفاوض باستخدام أسلوب "العصا والجزرة" التقليدي. فمن ناحية، استُخدمت جزرة تمويل جزء من ميزانية الدولة التونسية عبر تقديم المزيد من القروض المشروطة والمساعدة التقنية، للمساعدة في تسريع تنفيذ الشروط والإصلاحات المرتبطة بهذه القروض. ومن ناحية أخرى، مارس الاتحاد الأوروبي الضغط والابتزاز بوسائل أخرى، على سبيل المثال من خلال وضع تونس على قائمته السوداء للملاذات الضريبية في ديسمبر 2017 وعلى القائمة السوداء لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب في فبراير 2018.³⁴ وفي نفس السياق، وقع رفض طلب تونس إلى الحصول على حصة إضافية معفاة من الرسوم الجمركية لتصدير المزيد من زيت الزيتون إلى أوروبا، بعد عام استثنائي من الإنتاج في 2017-2018، على الرغم من منحها تلك الحصة في العامين الماضيين.³⁵

تلك هي الظروف التي كانت تونس تتفاوض في ظلها مع الاتحاد الأوروبي، وهي ظروف تُفّاقم اختلال توازن القوى بين الطرفين.

وكانت النتيجة غير المفاجئة أن يقدّم "مُمثّلو المجتمع المدني" المنتقن بعناية مطالب محدودة وضعيفة إلى الاتحاد الأوروبي. وهي تشمل: زيادة عدد تأشيرات الدخول إلى دول إا للتونسيين، رفع حصص التصدير للمنتجات الفلاحية، حماية بعض المنتجات المحلية، تمديد الجدول الزمني للتنفيذ والخ.³⁷ إلا أن هذا النوع من الطلبات لن يُعالج المشاكل الهيكلية في مسار التفاوض ولا الترتيبات الاقتصادية المقترحة التي ستفرضها اتفاقية "أليكا"، ولن يقوم الاختلالات العميقة والتفاوتات في العلاقات الاقتصادية بين تونس وأوروبا.

وكجزء من الجولة الرابعة من المفاوضات التي عُقدت في أبريل 2019، عُقد اجتماع استشاري مع المجتمع المدني ضمّ المفاوضين التونسيين والأوروبيين وشركاءهم من المجتمع المدني المحلي. بادَرَ نشطاء من مجموعة "لا للأليكا" إلى تعطيل الحدث ورفعوا شعارات رافضة لمسار التفاوض ومعارضة للاتفاقية، التي وصفوها بالاستعمار الجديد.³⁸ في حين أن التقرير الرسمي المشترك للاجتماع يذكر الاحتجاجات بإيجاز فإنه يتجاهل بشكل أساسي المخاوف التي أثارها المحتجّون، وبدلاً من ذلك يوثق "التشاور" مع مجتمع مدني رسمي يبدو أنه يتقلّص من جولة إلى أخرى.³⁹

• تمكين الاتحاد الأوروبي والسلطات التونسية من التظاهر بأن مسار اتفاقية "أليكا" كان تشاورياً وشفافاً.

• إجراء استشارة ذات صدقية أكبر ومشاركة أوسع لمجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني كان سيشكل تحدياً خطيراً للمفاوضات الجارية. إذ كان على هذه الاستشارة أن تعترف وقتها بالدعوات المتزايدة في السنوات الأخيرة لإجراء تقييم شامل ومستقل لآثار عقود من الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، قبل الشروع في اتفاقية جديدة.⁴¹ ليس من المستغرب إذن أن ذلك لم يحدث.

كان لمشاركة المجتمع المدني عبر هذا الإطار التشاوري الرسمي آثارٌ عديدة. إذ ساهم ذلك في:

• إقرار وتطبيع المرحلة الأولى من عملية الإدماج من خلال تبني مسار اتفاقية "أليكا" وقبولها غير النقدي، إلى جانب ما يرتبط بها من مزاعم حول "التجارة الحرّة".

• التأييد الضمني للمقايضة المتمثلة في فتح الأسواق مقابل تأمين بعض حرية الحركة للأفراد، مما لا يترك مجالاً لمساءلة أساسيات "التجارة الحرّة".⁴⁰

3. قيود اتفاقية "أليكا": استنزاف ثروات تونس وإخضاع اقتصادها

السبعينيات.⁴² وجاء الانفتاح الكامل لهذه القطاعات نتيجة لانضمام تونس إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام 1990، وتوقيعها على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عام 1994 واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995.

ينقسم اقتراح الاتحاد الأوروبي الخاص باتفاقية التجارة الحرة إلى 14 قسمًا، يتناول كلٌ منها مجموعة من "الحواجز أمام التجارة والاستثمار" (أنظر الإطار 1). القطاعات الرئيسية المستهدفة هي الفلاحة والخدمات والمشتريات العمومية. إذ تمّ من قبل تحرير قطاعي الصناعة والسياحة منذ

الإطار 1:

المجالات التي تغطيها اتفاقية "أليكا"

- التجارة في المنتجات الزراعية والسمكية
- التجارة في الخدمات والاستثمار
- المشتريات العمومية
- الإجراءات الجمركية
- بنود بشأن التجارة في الطاقة والمواد الخام
- التجارة والتنمية المستدامة
- قواعد الصحة العامة والصحة النباتية
- الحواجز التقنية للتجارة
- تسوية منازعات الاستثمار والمنظومة القضائية للاستثمار
- حماية الملكية الفكرية
- تدابير الحماية التجارية
- قواعد المنافسة ومساعدات الدولة
- قواعد الشفافية
- الشركات الصغيرة والمتوسطة (أكثر من 10 موظفين)

الخاصة بدلاً من المصلحة العامة؛ من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تفضّل تدفقات "التجارة الحرة" على حساب التوازنات الاجتماعية، الاقتصادية أو البيئية المحلية؛ أو من خلال تفكيك المشغلين العموميين وزيادة الخصخصة. لكلّ هذه التغييرات تأثيرات طويلة الأمد ستُكثف خيارات التنمية المستقبلية وتُخضع الاقتصادات الطرفية (مثل تونس) لنموذج "التجارة الحرة" مع ترسيخها لها في موقع ثانوي ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتنطوي هذه المبادرات، التي غالباً ما يصفها مؤيدوها على أنها "استثمار في إصلاحات تحريرية" أو "انفتاح الاقتصادات"، على إنفاق واعتماد كبيرين على المساعدة "التقنية" الخارجية. بمجرد الالتزام بها، يصعب للغاية تحدي هذه المساعدة، خاصة عندما يتم تمويلها من خلال الديون.

ولئن يتجاوز التدقيق بالتفصيل في كلّ أقسام اتفاقية "أليكا" نطاق هذه الورقة، فإنّه سيكون من المفيد دراسة بعض مجالاتها المُحدّدة، لفهم المنطق الذي صيغت به هذه الاتفاقية الهادفة إلى إخضاع الاقتصاد التونسي وحجسه في مُط إنتاجي بعينه. ستسلط هذه الأمثلة الضوء أيضاً على آليات الرّيع وسلب الملكية التي سترافق دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وآثارها السلبية المُتوقّعة على النظام الاقتصادي والسياسي التونسي.

يتضمّن "إخضاع الاقتصاد" إنشاء آليات قانونية أو إدارية أو مالية أو غيرها من الآليات التي تهَيئ أنظمة الإنتاج والتجارة لتقويض المجال والحيز السياسي المتاحين للبلد لتنفيذ سياسات بهدف تطويع وتعزيز الاقتصاد الوطني. يمكن أن يحدث هذا من خلال قوانين مُصمّمة لحماية بعض المصالح

الإطار 2:

مقاربة الاتحاد الأوروبي لـ "التجارة الحرة" و الـ "أليكا"

تعتمد مقاربة الـ "أليكا" على الآليات التالية:

- **فتح أسواق محميّة** من أجل مصادرة القيمة المضافة عبر استغلال موقعي للموارد، وتصدير المنتجات الوطنية وترحيل الأرباح عن طريق "الشركات الخارجية" (ذات الامتيازات الضريبية). القطاعات المستهدفة من قبل "أليكا" هي على وجه التحديد الزراعة والخدمات والمشتريات العامة.
- **إلغاء الضرائب الجمركية**. وهذا يقلّل من عائدات الدولة ويقلّص مجال استخدامها هذه الإيرادات لدعم وضع سياسات مستقلة (على سبيل المثال سياسة دعم الصناعات الناشئة)، مع تقويض الإنتاج المحلي من خلال المنافسة مع السلع التي تنتجها شركات الاتحاد الأوروبي عالية التنافسية.
- **تفكيك احتكارات الدولة والمؤسسات العمومية**. تسعى مقاربة الاتحاد الأوروبي إلى الدفع نحو المزيد من الخصخصة. يتعلق ذلك بشكل خاصّ بالخدمات العامة، التي يمكن إدماجها في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (ش.ق.ع.خ.)، والشركات العمومية النشطة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية جداً، مثل الصناعات الاستخراجية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والنقل.
- **تسهيل عملية إدخال رأس مال الاتحاد الأوروبي والترويج لها**. يستفيد رأس المال الأوروبي من المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أيضاً من شرط ألا تكون ظروف اشتغال الشركات الأجنبية في تونس "أقلّ ملاءمة" لها من تلك التي تعمل بموجبها الشركات المحلية. ويتحقّق ذلك عبر إلغاء الإجراءات التي تحمي أو تدعم أو تشجّع الإنتاج الوطني.
- **الدفع باتجاه اعتماد تشريعات ومعايير الاتحاد الأوروبي الحالية والمستقبلية**. رغم أنّها تحمل اسمًا غير ضارّ ظاهرياً فإنّ آلية "المواءمة التشريعية" تعمل في الواقع على منح الـ إا السابق الدائم. من المتوقع أن تتماشى تونس مع ما يُعرّف

بـ ”المكتسبات الأوروبية المشتركة“، أي جميع المعاهدات والتشريعات وأحكام المحاكم والقرارات المُتَّخَذَة في إطار السياسات الأوروبية المشتركة.⁴³ بعبارة أخرى، سيؤمّن ذلك بشكل ملموس السوق التونسية لصالح منتجات الاتحاد الأوروبي من خلال منح مزايا تنافسية لمنتجاتها. في الوقت نفسه سيضع ذلك عقبات أمام المنتجين التونسيين، وغيرهم من المنتجين من خارج إ.أ، الذين لا يلتزمون حاليًا بقواعد ومعايير إ.أ.

- **التأكد (بمعية صندوق النقد الدولي) من أن تدفق الأرباح نحو الخارج لا يترك مجالاً للدولة التونسية لتنظيم تدفقات العملة الواردة والصادرة، والسيطرة على ميزان مدفوعاتها، أو التحوط ضد هروب رؤوس الأموال.**
- **ضمان الاستثمارات على المدى الطويل، واستبعاد أي احتمال لتراجع تونس، لا سيما من خلال إقرار آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي تعرّضت لانتقادات كثيرة. مثل هذا البند سيعني أنّ من شأن أيّ تغيير في السياسة التونسية أن يمنح المستثمرين الأجانب فرصة إقحام الدولة في إجراءات تحكيم دولية مكلفة للغاية، ممّا قد يُكلّف الشعب التونسي مليارات الدنانير.⁴⁴**
- **جعل تونس تلتزم بتقديم تضحيات جسيمة مقابل برنامج تأهيل.⁴⁵ تهدف هذه المصفوفة من القروض والمنح والائتمانات والمساعدات التقنية، وفقاً لمن يروّجون للاتفاقية، إلى مساعدة تونس في الحفاظ على إنتاجيتها وقدرتها التنافسية. وهذا يعني فعلياً المزيد من الديون والتبعية الاقتصادية.**

منخفضة للغاية) لتوجيهها، من خلال ”الارتقاء“ بها والمساعدة التقنية، نحو تغذية متطلّبات ”التجارة الحرّة“ للاتحاد الأوروبي.

من أجل فهم أفضل لمدى هذا الهجوم على الاقتصاد التونسي، سيكون من المفيد تحليل بعض هذه الآليات من خلال وصف آثارها المحتملة على الاقتصاد المحلي. سيوضح ذلك كيف سيقع تكييف العلاقات الاقتصادية وإخضاع الأنظمة الإنتاجية، مع ضمان استحالة تغيير تونس مسارها أو عكس تلك التغييرات.

من الواضح أنّ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لا تهدف فحسب إلى غزو السوق التونسية والاستيلاء على فائض القيمة الذي يمكن الحصول عليه منه. أبعد من ذلك، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تهيئة الظروف والأدوات للهيمنة الاقتصادية طويلة الأمد. ويشمل ذلك تدمير الشركات المحلية والسيطرة على السوق الداخلية، الحد من التكامل الإقليمي، احتكار الموارد، تدمير الدور التعديلي للدولة، وتثبيت هذه الظروف من خلال إطار قانوني تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي. ما هو مقترح ينطوي على أخذ قوى الإنتاج الوطنية كرهينة (بتكلفة

استغلال خزان تونس لبيد العاملة الرخيصة

50 ألف وظيفة هشة بعقود مُنَاوَلَة؛

• 500 ألف في الفلاحة؛

• 500 ألف أخرى في التجارة؛

• البقية، حوالي مليون ونصف، مقسّمة بين الصناعة والخدمات.⁴⁷

وفقاً للأرقام الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس⁴⁶، يوفّر الاقتصاد التونسي حالياً حوالي 3,300,000 فرصة عمل لقوة عاملة تبلغ 4,152,000 نسمة. ممّا يعني أن البطالة منتشرة وتبلغ 20.5٪. يتمّ توزيع الوظائف تقريباً على النحو التالي:

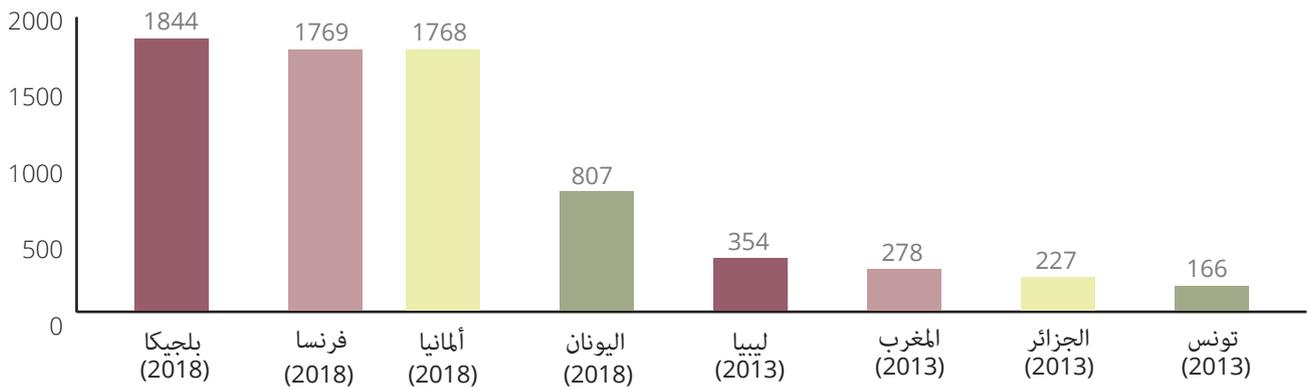
• 700 ألف في الوظيفة العمومية - بالإضافة إلى حوالي

ومع ذلك، فإنّ هذه الأرقام لا تعبر إلا جزئياً عن النشاط الاقتصادي الحقيقي والقوى العاملة المشتغلة، لأنّ الاقتصاد الرسمي ليس سوى جزء من الصورة. يُعتبر القطاع غير الرسمي أحد الفاعلين البارزين في الاقتصاد التونسي، إذ يمثل 53 ٪ من إجمالي القوى العاملة.⁴⁸ الأجور المنخفضة هي الميزة النسبية الرئيسية لتونس، وهي ما تستهدفه اتفاقية "أليكا". هذه الأجور المنخفضة ليست طبيعية، بل نتيجة لنظام المراجعة العالمي لقوة العمل الذي من خلاله تستفيد البلدان والشركات من الأجور المنخفضة خارج حدودها. وهذا ممكن فقط بسبب التبادل غير المتكافئ والاستغلال المُفرط لليد العاملة في البلدان الأفقر.⁴⁹

توفّر المؤسسات الصغيرة (التي بها أقل من 9 موظفين) في تونس العديد من فرص العمل. ويبلغ متوسط الراتب في هذه المؤسسات 432 دينار شهرياً، أي ما يقارب 135 يورو.⁵⁰ متوسط أجر النساء أقل بشكل ملحوظ إذ يبلغ

332 دينار / 105 يورو. الحد الأدنى للأجور في تونس هو 323.5 دينار شهرياً / حوالي 100 يورو بينما يبلغ الحد الأدنى للأجور في فرنسا حوالي 1,500 يورو، ممّا يعني أنه يمكن للمستثمر تشغيل 14 امرأة في تونس مقابل موظف واحد في فرنسا. يبلغ الحد الأدنى للأجر الفلاحي في تونس 15.5 دينار في اليوم، أي حوالي 5 يورو، بينما في فرنسا هو حوالي 10 يورو للساعة. وهكذا فإن العمل الزراعي اليومي في تونس يعادل نصف ساعة عمل في فرنسا. بالإضافة إلى هذه الأرقام النظرية، فإن السيناريو في الواقع أسوأ من الناحية العملية بالنظر إلى أنّ التعاملات في الزراعة يتقاضين بشكل عامّ ما بين 10 و12 دينار (حوالي 3 يورو) في اليوم، مقابل العمل لمدة 10 ساعات أو أكثر.⁵¹ علاوة على ذلك، أدى الانخفاض الكبير في قيمة الدينار التونسي في السنوات القليلة الماضية إلى تفاقم هذا الوضع وهو ما خفّض من تكاليف اليد العاملة في تونس للشركات الأوروبية.

الرسم البياني 3: متوسط الأجور الشهرية في دول الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي (بالدولار الأمريكي). المصدر: منظمة العمل الدولية
<https://ilostat.ilo.org/topics/wages/>



الرسم البياني 3: متوسط الأجور الشهرية في دول الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي (بالدولار الأمريكي). المصدر: منظمة العمل الدولية
<https://ilostat.ilo.org/topics/wages/>

الحصول على القيمة التي تخلقها الأجور المنخفضة لليد العاملة التونسية المُستغلة للغاية وقليلة المهارات. يُنظر إلى القوى المنتجة التونسية على أنها مورد رخيص يمكن استغلاله وتطويره. لذلك يجب أن تظلّ الأجور منخفضة للغاية، وتُبعَد الوظائف عن مناطقها المحلية الأصلية (قطع الروابط بين الوظائف والمناطق المحلية) وأن يُوجّه الانتاج لخدمة الاقتصاد المتكامل للاتحاد الأوروبي.

من خلال تحرير قطاعي الزراعة والخدمات وتسهيل إدماج رأس المال الأوروبي، ستسمح الاتفاقية باستغلال القوى العاملة المحلية بأقلّ ثمن. وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال وجود جيش احتياط كبير من المُعطّلين عن العمل والعاملين لفترات قصيرة والعاملين المُفقرين على المستوى العالمي، فضلاً عن قمع حرّية حركة العمال عبر الحدود. ستشجع اتفاقية "أليكا" مستثمري الاتحاد الأوروبي بلا شك على نقل الأنشطة كثيفة العمالة إلى تونس من أجل تعظيم أرباحهم. وذلك من خلال

تقويض الغالبية العظمى من الشركات التونسية

الشركات الصغرى: التفكك المتوقع

ببساطة، يعني ما سبق أن تركيز اتفاقية "أليكا" من شأنه أن يفيد 83٪ من شركات الدإ، مقابل 3٪ فقط من الشركات التونسية. ونتيجة لذلك، سيكون للسياسات التحفيزية، التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة في اتفاقية "أليكا"، تأثيرات متباينة للغاية على الأطراف المختلفة في الاتفاقية. في تونس، ستعزز قمة الهرم بينما ستدعم قاعدته في أوروبا. من زاوية العدالة الاجتماعية، ستكون التداعيات المحتملة لهذا الأمر على الشعب التونسي قاسية.

تعمل الشركات الصغرى، التي تشكل غالبية الفاعلين الاقتصاديين التونسيين، حاليًا في سوق محميّة. تمكّن من توفير الدخل لمئات الآلاف من الأسر من خلال التوظيف الذاتي (المشغلين والتجار ومقدمي الخدمات، وما إلى ذلك من خلال حوالي 632,000 شركة) والتوظيف (ما يزيد قليلاً عن 192,000 وظيفة).⁵⁴ لكنها تظلّ محفوفة بالمخاطر وذات موارد محدودة للغاية.⁵⁵ هل سنتجو من كارثة تسونامي منتجات الاتحاد الأوروبي وتدقق رؤوس الأموال إلى البلاد، خاصة من دون سياسات موجهة قصد حمايتها وتقويتها؟ يذكرنا ذلك بالحقبة الاستعمارية، عندما قوّض احتياح مماثل للأسواق أبة فرصة للتنمية الصناعية، مما أبقى الاقتصاد المحلي خاضعاً لمقتضيات التراكم في مدن أوروبا.

أظهر مسح أجراه المعهد الوطني للإحصاء بتونس⁵⁶، حول الشركات الصغرى غير الفلاحية في عام 2017، أن 43.9٪ من الوظائف التي أوجدتها كانت في قطاع الخدمات، و39.3٪ في التجارة، و12٪ في الصناعة و4.4٪ في أعمال البناء. بشكل إجمالي، توفر هذه الشركات الصغرى 24٪ من قوّة العمل غير الفلاحية. إن إنتاجية هذه المؤسسات المجهريّة عالية بشكل خاص في الأنشطة المتعلقة بصحة الإنسان، التعدين، تصنيع المنتجات المعدنية، الإقامة والمطاعم. في 2019، أنتجت الشركات الصغرى أكثر من 11 مليار دينار (حوالي 3.5 مليار يورو)، وساهمت بنسبة 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي.⁵⁷ علاوة على ذلك، تتجه المؤسسات الصغرى نحو الأنشطة التي تلبي احتياجات الأسواق المحلية. لذلك فهي مهمة للغاية للتوظيف ولحيويّة الاقتصاد المحلي.

عند سؤالهم عن صعوبات التشغيل التي يواجهونها، يجيب أصحاب الشركات الصغرى أن هذه تتعلق بشكل أساسي بالمبيعات، يليها نقص في تمويل النشاط الحالي والاستثمار.⁵⁸ وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الفاعلين الاقتصاديين في تونس تفتقر إلى السيولة، هم غير قادرين على الاحتفاظ بالائتمان (القروض) أو الوصول إليه وليس لديهم فرص نشاط آمنة. ولذلك لا تقدر الشركات الصغرى، في ظل الظروف الحالية، على الصعود في سلاسل القيمة أو زيادة

يتألف الاقتصاد التونسي بشكل أساسي من وحدات اقتصادية صغيرة جداً: من إجمالي 735,043 شركة في البلاد، 86٪ ليس لديها موظفين و8٪ أخرى لديها موظف أو اثنان. الشركات التي توظف 10 موظفين أو أكثر لا تمثل سوى 3٪ من الشركات التونسية. فقط 0.5٪ من جميع الشركات لديها أكثر من 50 موظفًا.⁵² وهكذا، يتضح أن الاقتصاد التونسي هو هيكل هرمي ذو قاعدة عريضة للغاية ورأس نحيف جداً.

يركّز الخطاب الرسمي المستخدم للترويج للـ "أليكا" على "الشركات الصغيرة والمتوسطة"، في كل من الاتحاد الأوروبي وتونس. تستهدف بنود الاتفاقية على وجه التحديد احتياجات هاته الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرّكات للنمو الاقتصادي والابتكار وخلق فرص العمل. يمكن للمرء أن يفترض بسهولة أنه سيقع تعزيز الاقتصاد التونسي، المكمّون من كيانات صغيرة، من خلال هذه الاتفاقية، لكن واقع الحال مخالف لذلك. على العكس، لا يتوقّع أن تتطور الشركات الصغرى أو المشروعات الصغيرة، بل من المنتظر أن تتفكك وتختفي لصالح الشركات الأكبر حجماً. علاوة على ذلك، نظراً لهشاشة الاقتصاد، تعدّ تونس سوقاً سهل غزوها للشركات عبر الوطنيّة في قطاعات الزراعة التجاريّة والنقل والبناء والخدمات الأخرى. سيكون لدخول مثل هذه الشركات عبر الوطنيّة إلى الأسواق التونسية تأثيراً مماثلاً لتأثير "سوبر ماركت" ضخم يدمر أعمال صغار أصحاب المتاجر التقليدية في الجوار، ولكن على نطاق وطني في هذه الحالة. سيتأثر بدرجة كبيرة الفلاحون وصغار التجار والمهنة الحرة (مثل المهندسين المعماريين والمحامين والمهندسين ووكلاء الإشهار) ومقدمي الخدمات وغيرهم.

"المؤسسات الصغيرة" أو "المؤسسات الصغيرة جداً" (أو الصغرى) في تونس هي هياكل تضم أقل من 9 موظفين. يُشار إلى الشركات التي يتراوح عدد موظفيها بين 10 و200 موظف باسم "الشركات الصغيرة والمتوسطة".⁵³ وبالتالي، من الجانب التونسي، يستثني تعبير الشركات الصغيرة والمتوسطة تلك الشركات الصغرى ليشير إلى 3٪ فقط من الشركات التونسية. بالمقابل، بالنسبة للاتحاد الأوروبي الشركات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات يعمل بها أقل من 250 موظفًا، وتمثل 83٪ من جميع الشركات، على عكس الشركات الأكبر كشركات السوق المتوسطة والشركات الكبيرة والكبيرة جداً. وهي فئات غير موجودة وظيفياً في تونس (تمثّل الشركات الكبرى، التي تضم أكثر من 200 موظف، 0.001٪ فقط من مجموع الشركات في تونس).

نحو الدعم الحصري للشركات المشاركة في عملية الاندماج في السوق (أنظر القسم ت أدناه للمزيد من المعلومات). ومع ذلك، كما تمّ توضيحه، هذه الشركات هي أقلية صغيرة، متداخلة في أنشطة التصدير، وتستفيد بشكل أساسي من الأجور المنخفضة وامتيازات الدولة لاستضافة أنشطة الاتحاد الأوروبي التي وقع نقلها إلى تونس. وبالتالي، فإنّ الهدف الأساسي للسلطات يكون في الحفاظ على القدرة التنافسية لهذه الشركات الموجهة للتصدير، ممّا يؤدي إلى إقصاء الشركات الصغرى الموجهة نحو السوق المحلية.

يضم القطاع الصناعي التونسي 5,328 ش.ص.م (تضمّ أكثر من 10 موظفين)، وتوظّف ما متوسطه 99 شخصاً لكل شركة، في حين يضمّ قطاع الخدمات 3,002 ش.ص.م، بمتوسط 27 وظيفة مدفوعة الأجر لكل شركة. تنقسم الشركات التونسية إلى فئتين: واحدة داخلية أو مقيمة (96٪ من جملة الشركات) وأخرى خارجية أو غير مقيمة (4٪ فقط اعتباراً من 2014). يحتفظ أفراد/كيانات غير مقيمين بما لا يقل عن 66٪ من رأس مال الشركات الخارجية. زاد عدد الشركات غير المقيمة الخاصة عشرة أضعاف بين عامي 1997 و2014 (مقارنة بالشركات المقيمة التي زادت 1.82 مرة خلال نفس الفترة)، وفي عام 2014، كانت مسؤولة عن 60٪ من جميع الصادرات التونسية.⁶⁰

يجادل عبد الجليل البدوي ومنجني مقدّم بأنّ هذه الشركات الخارجية تمارس منافسة غير عادلة مع نظيراتها في الداخل. إذ يُمكنها أيضاً بيع منتجاتها في السوق المحلية (ذهب نحو 50٪ من إنتاجها إلى هذه الأسواق منذ عام 2015)، مع الاستفادة من المزايا الجمركية والضريبية غير المُقدّمة للشركات الداخلية. قدّر البنك الدولي حجم هذه المزايا الجوهرية بمليار دولار أمريكي سنوياً.⁶¹

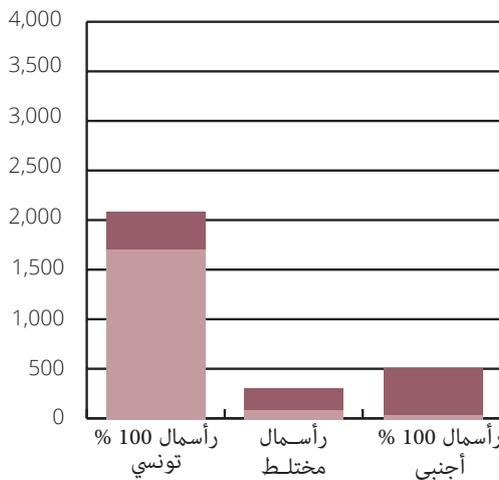
قابلية التوظيف بسبب هشاشتها. وبينما يُقال أنّ الانفتاح على سوق الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد هذه الشركات على بيع منتجاتها، فالواقع أنّ أقل من 3٪ من هذه الشركات تستخدم الإنترنت و فقط 0.8٪ منها تمكّنت حالياً من التصدير، ممّا ينسف هذا الادّعاء.⁵⁹

بموجب اتفاقية "أليكا"، ستتنافس هذه الشركات التونسية الصغيرة جداً مع شركات الاتحاد الأوروبي الأكثر تقدماً وتطوراً. تبدو خسارة هؤلاء الفاعلين حتمية، إذ سيصبحون مزوداً لجيش من قوّة العمل الاحتياطية أو، في أفضل الأحوال، مقدّمي خدمات لعدد صغير من الشركات التونسية التي تمكّنت من البقاء والاندماج في النظام الأوروبي.

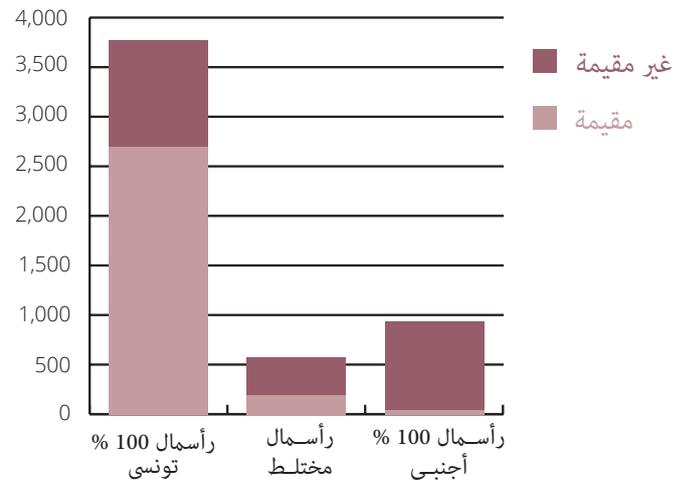
الشركات الصغيرة والمتوسطة (ش.ص.م): الإنتاج والتصدير إلى أوروبا

بالنسبة للعدد الصغير جداً من الشركات التونسية الأكبر (في هذه الحالة الشركات الصغيرة والمتوسطة)، تُقدّم اتفاقية "أليكا" سيناريو مختلفاً. في هذا السياق، تراهن على أنّه بمجرد دمجها في نظام "التجارة الحرة" في الاتحاد الأوروبي، ستكون قادرة على خلق فرص عمل واستيعاب لا فقط القوى العاملة الحالية العاطلة عن العمل، ولكن أيضاً العمّال الذين سيفقدون وظائفهم بسبب اندثار المؤسسات الصغرى.

تهيمن المصالح المتداخلة للأوليغارشية الرئعية التونسية وأصحاب السلطة السياسية والفاعلين الغربيين في "التجارة الحرة" على النموذج الاقتصادي التونسي إلى حد تصميم تطوّر الاقتصاد برّمته. في الواقع، توجّه كلّ من شروط القرض المفروضة والالتزامات الواردة في اتفاقيات "التجارة الحرة" - خاصة مع الاتحاد الأوروبي - النموذج الاقتصادي التونسي



الرسم البياني 5: عدد الشركات التي تضمّ أكثر من 10 موظّفين في قطاع الخدمات. المصدر: <http://www.tunisieindustrie.nat.tn>

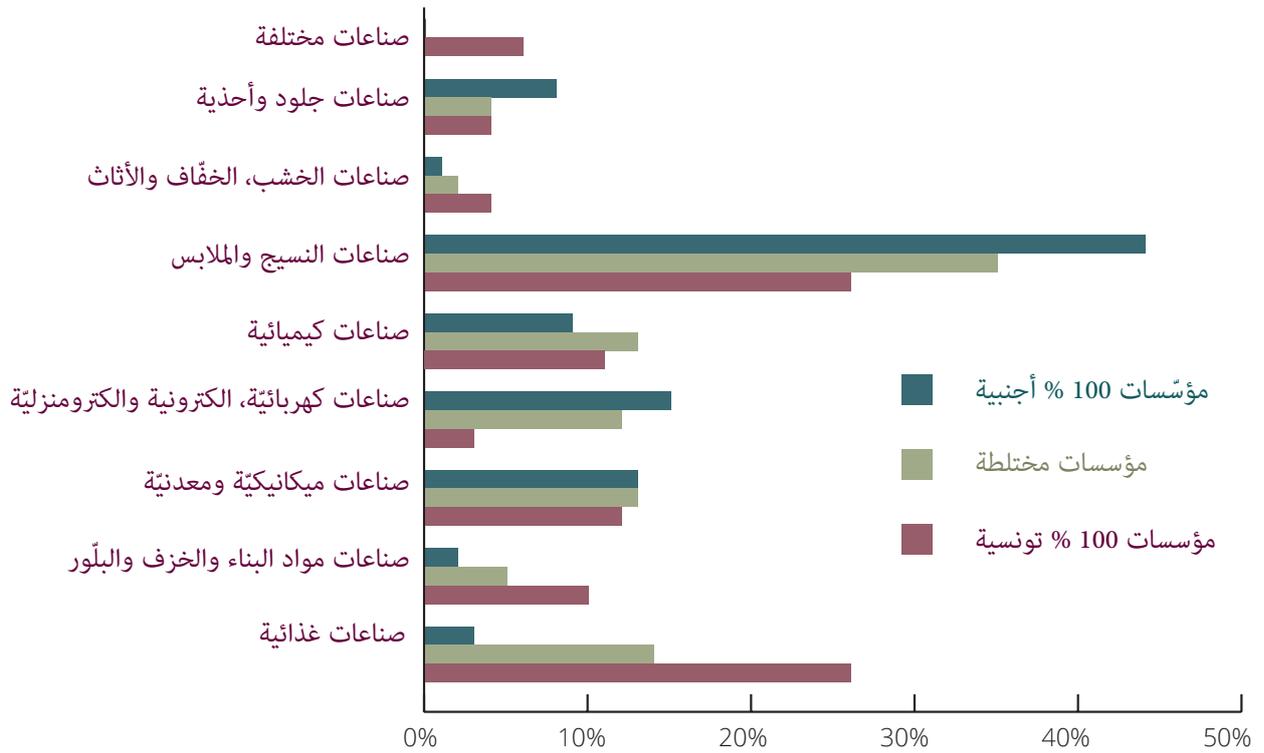


الرسم البياني 4: عدد الشركات التي تضمّ أكثر من 10 موظّفين في القطاع الصناعي. المصدر: <http://www.tunisieindustrie.nat.tn>

انتقادات من قبل الكثيرين لكونها آلية تقنن هروب رأس المال ولأنها ما زالت تحبس تونس في أدنى مستويات سلاسل القيمة العالمية.⁶³

وتتجه هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص نحو الأنشطة المندمجة في السوق والموجهة نحو التصدير والمعتمدة على الاستيراد، خاصة تجهيز الأغذية والنسيج وخدمات الاتصالات. يعطي الرسم البياني أدناه مزيداً من التفاصيل حول توزيع الصناعات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصناعة والخدمات هيكلية مماثلة لتخصيص رأس المال في كلا القطاعين؛ وتشترك في توجّه تصديري واضح للشركات المملوكة من أجنبي (80٪ من الشركات الأجنبية هي شركات غير مقيمة). الغالبية العظمى من الشركات الأجنبية هي من الاتحاد الأوروبي، وتُظهر ميلاً واضحاً لأنشطة التعاقد من الباطن (عقود المناولة) ذات القيمة المضافة المنخفضة التي توفر وظائف زهيدة الأجر.⁶² تعرضت منظومة الشركات الخارجية أو غير المقيمة (الأوف شور)، وما توفّره من إمكانية ترحيل الأرباح إلى بلد المنشأ، إلى



الرسم البياني 6: توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب رأس المال والقطاعات الفرعية. المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

الحادي والعشرين، مُنشئةً فئة من الشركات الحاصلة تلقائياً على امتيازات، مع سلوك ريعي تجاه الاقتصاد الوطني.⁶⁵

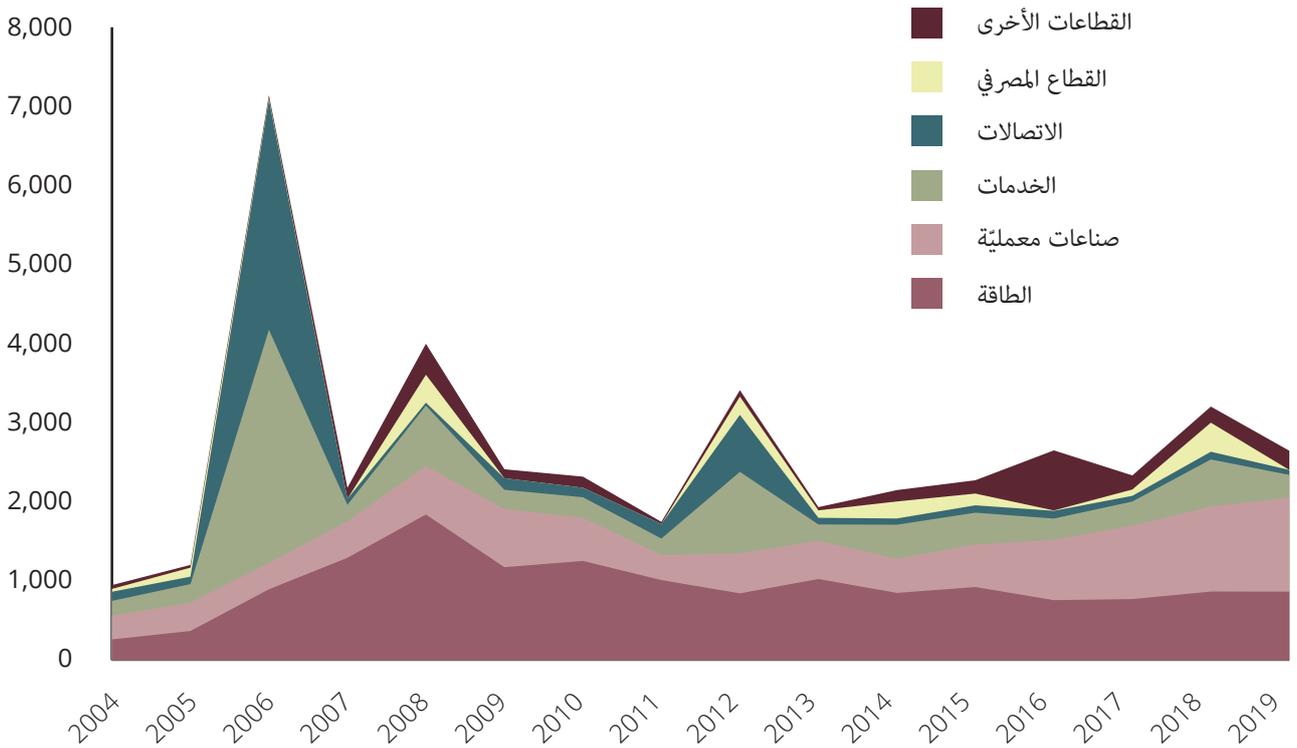
سيتمّ تعزيز ومفاومة الارتهان الحالي للنظام الاقتصادي لمصالح ضيقة معينة من خلال اتفاقية "أليكا"، مع توجيه السياسات العامة بشكل متزايد نحو قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة جداً للاقتصاد المحلي، لكنها تخلق رُبوعاً للشركات المصدرة وأرباحاً ضخمة للشركات الأوروبية. وهكذا سيتم دمج رأس المال المحلي في التقسيم الدولي للعمل من أسفل سلسلة القيمة (تصدير السلع الأولية مثل النفط والملح والفسفاط والمنتجات الزراعية، وكذلك

خلاصة القول هي أنه بالنسبة للصناعة والخدمات، كلما كبرت الشركة زادت نسبة رأس المال الأجنبي فيها وزاد تصديرها. وهكذا كانت السياسة العامة موجهة نحو تركيز رأس المال في قطاعات التصدير ذات القيمة المضافة المنخفضة وحولها. في الواقع، يقتصر الوصول إلى المنح والقروض على الشركات التي تنخرط في الأنشطة التي يروج لها دعاة "التجارة الحرة" والجهات المانحة. ويعتمد ذلك على ما إذا كان المتقدمون قريبون بدرجة كافية من السلطات التي تمنح تلك الامتيازات المالية والإدارية. هذه هي الطريقة التي صنعت بها عائلة الطرابلسي سيئة السمعة (أصهار الرئيس المخلوع بن علي)⁶⁴ ثروتها في العقد الأول من القرن

يُظهر الرسم البياني أدناه بلوغ ذروة في الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2006، وهو ما يتوافق مع خصخصة شركتي تونس للاتصالات و"النقل" (الشركة الوطنية لاستيراد السيارات)⁶⁸، وذروة ثانية سنة 2012 تعكس تصفية الدولة للأسهم التي كانت تمتلكها في الشركات المُصدرة من أصهار بن علي إثر الثورة. من المرجح أن يقع تعميق هذا النهج، المتمثل في الدفع نحو الخصخصة، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إم)، بعد التوقيع على اتفاقية "أليكا". إذ ستوجه الإم مجدداً إلى الأنشطة ذات الأجر المنخفضة والمتدنية المهارة، فضلاً عن قطاعي الاستخراج والخدمات مثل السياحة. لكن هذه المرة، ستكون المشتريات العامة مفتوحة أيضاً للخصخصة، إلى جانب الخدمات التي لم يتم تحريرها بعد. سيتزاحم رأس المال التونسي على الاستفادة من المكانة الريعية المتزايدة وضمان استمرار الارتباط بسوق الاتحاد الأوروبي، بينما ستدفع الشركات الصغرى الثمن، وستدفع أكثر إلى هامش النظام الاقتصادي.

منتجات النسيج المصنعة)، مع التوجه نحو تقديم خدمات السوق للشركات الأجنبية. وهذا ليس من قبيل المصادفة - فقد تم تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة التونسية على القيام بذلك منذ عقود من خلال السياسات العمومية، وإفادتها من جميع أنواع المزايا والحوافز: الإعفاءات الضريبية، التراخيص الخاصة، الاحتكارات، خطوط الائتمان، الإعانات، برنامج التأهيل الشامل، الذي سيناقش بمزيد من التفصيل أدناه.⁶⁶

قاد الاتجاه نحو تعزيز الاعتماد على القطاع الأول (تصدير السلع الأولية) والثالث (قطاع الخدمات) إلى تراجع التصنيع، وإلى بقاء تونس في وضعها التابع والمهيمن عليه ضمن التقسيم الدولي التقليدي غير العادل للعمل. وقد تفاقم الأمر بسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إم)، التي استهدفت بشكل أساسي قطاع الطاقة (خاصة مع دخول شركة بريتش غاز، الآن شال) والصناعة التحويلية المصدرة.⁶⁷



الرسم البياني 7: تطوّر الاستثمارات الخارجية في تونس حسب القطاعات (بالمليون دينار). المصدر: البنك المركزي التونسي

التي سيتناولها القسم التالي. ما الذي يجب توقعه من برنامج التأهيل لاتفاقية أليكا؟ يمكننا التوصل إلى بعض الاستنتاجات بناءً على ما هو معروف عن نتائج برنامج التأهيل السابق، والذي كان جزءاً من تنفيذ اتفاقية الشراكة لعام 1995.

سيكون تأثير هذا النهج كارثياً بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين التونسيين الصغار الأساسيين. ووفقاً للاتحاد الأوروبي، ستكون هناك حاجة إلى برنامج تأهيل واسع لإنقاذ الاقتصاد التونسي.⁶⁹ تم تضمين هذا البرنامج في الاتفاقية ويمثل مجال الاهتمام الرئيسي للحكومة التونسية. هذه هي "الجَزرة"

برنامج التأهيل: تعميق أشكال اللامساواة وتركز رأس المال

قدرة نظيراتها الأوروبية على المنافسة.

هذه الوعود ليست جديدة. إذ تمّ التلويح بها أيضاً مع بداية مسار اللّبرلة السابق. تمّ تطوير برنامج التأهيل الأصلي في تونس، الذي بدأ بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار آلية الاتحاد الأوروبي للجوار والشراكة منذ عام 2008، بهدف "دعم الشركات العاملة في بيئة متزايدة التنافسية" من خلال القروض.⁷¹

غالبًا ما يتم تقديم برنامج التأهيل من قبل الاتحاد الأوروبي، والحكومات التونسية المتعاقبة وبعض المنظمات الأخرى، باعتباره الفائدة الرئيسية لاتفاقية "أليكا" بالنسبة لتونس.⁷⁰ وبالفعل، رأّت فيه الحكومات المتعاقبة ميزة قيمة للغاية لدرجة أنها تستحقّ كل التضحيات والتنازلات الأخرى التي قد تقدّمها تونس. يقال أنّ برنامج التأهيل لن ينقذ الاقتصاد التونسي من الإفلاس فحسب، بل ستجعل المزارع والشركات التونسية بنفس

الإطار 3:

برنامج التأهيل

"يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنه عملية مستمرة تهدف إلى إعداد الشركة وبيئتها وتكييفها مع متطلبات المنافسة الدولية. تم تصميم التدابير المدرجة في مثل هذا البرنامج من أجل: دعم المؤسسات (1) لإختراق بعض القيود المتعلقة بمناخ الأعمال (الإطار المؤسسي والتنظيمي، والبنية التحتية وما إلى ذلك)، (2) لتحسين القدرة التنافسية فيما يخصّ التكاليف والجودة والابتكار، وأخيرًا، لتعزيز قدرة هذه الشركات على المتابعة والاستفادة من تطور التقنيات والأسواق."⁷²

تم إطلاق برنامج التأهيل في عام 1995، وبلغت ميزانيته الإجمالية 2.5 مليار دينار، تم تخصيص 60 ٪ منها مباشرة لتأهيل المؤسسات.⁷³ وفي العام نفسه، بلغت الميزانية الإجمالية للدولة التونسية 8 مليارات دينار، ممّا يدل على الحجم الكبير للبرنامج.⁷⁴

جاء تمويل برنامج التأهيل في الأصل من خمسة مانحين: الاتحاد الأوروبي، وكالة التنمية الفرنسية، بنك التنمية الألماني، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. كان الغرض من البرنامج تمكين الشركات المُختارة من الحصول على قروض جديدة.

في تجاوز موقع المناولة ضمن سلاسل القيمة العالمية. وبدلاً من ذلك، أدّى الأمر إلى استمرار التبادل غير المتكافئ (لصالح الاتحاد الأوروبي) والحفاظ على الوضع المهيمن لتونس داخل النظام الرأسمالي العالمي.⁷⁶

في حين كان يوجد حوالي 350,000 شركة تونسية عند إطلاق برنامج التأهيل، استفادت 3,500 شركة فقط من البرنامج على مدى أكثر من عقدين - وجميعها تضم أكثر من 10 موظفين، أي الشركات الصغيرة والمتوسطة حصريًا. وبالتالي، من الواضح أنّ برنامج التأهيل يدعم فقط النخبة البالغة 3 ٪ من الشركات التونسية، والتي هي بالفعل أكثر قدرة على المنافسة وأقل حاجة إلى الدعم من الـ 97 ٪ الباقية من الشركات، التي تشكل غالبية الفاعلين الاقتصاديين في

ومع ذلك، خلق هذا البرنامج في الواقع، على مدى أكثر من عقدين، آلية تهميش مزدوجة. إذ استبعد جميع الشركات الصغرى من عملية التطوير على الرغم من عددها الكبير وهشاشتها ومركزيتها بالنسبة للاقتصاد التونسي، بينما وُجّهت الاستثمارات العمومية والخاصة والوطنية والأجنبية نحو التصدير (النسيج) والقطاعات الخدمية.⁷⁵ أدّى ذلك إلى تحويل التركيز الاقتصادي بعيدًا عن القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة وصيد الأسماك والصناعة التحويلية وغيرها من الصناعات. وقد جادل البعض بأنّ المساعدة التكنولوجية والعلمية التي قدّمها الاتحاد الأوروبي لتونس في العقود الثلاثة الماضية قد فشلت في تحقيق أهدافها المزعومة، ولم تدعم تونس

ومناطق الشمال الشرقي والوسط الشرقي (جميعها مناطق ساحلية)، مقارنة بحوالي 7٪ لبقية البلاد.⁷⁸ وهكذا فاقم برنامج التأهيل فعليًا من المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني، ولا سيما المستوى المنخفض للغاية لمتوسط الدخل، وتهميش الأنشطة غير المصدرة، واختلال التوازن الجهوي والاعتماد على السوق الأوروبية.

بينما نعلم أنّ عدد الشركات الصغرى تضاعف بين عامي 1995 و2018، من 340,000 إلى أكثر من 720,000، فإنّ برنامج التأهيل الجديد الذي سيراقد اتفاق "أليكا"، ويغطي الخدمات والقطاعات الزراعية، بصدد اتّباع نفس المنطق السابق. فهو يبنّي على نفس النظريات، ويعتمد على نفس الجهات الفاعلة ويسعى إلى تحقيق نفس الأهداف، ممّا يعني أنّه سيؤدّي حتمًا إلى مزيد من الضرر لاقتصاد ضعيف وهشّ بدلاً من تلبية احتياجات غالبية الفاعلين الاقتصاديين التونسيين.

البلاد. في الواقع، ساهم برنامج التأهيل في توسيع الفجوة بين أقلية من الشركات المتميزة، التي تمّ دمجها في نظام "التجارة الحرة" العالمي، وبقية الاقتصاد المحلي. كان المستفيدون الرئيسيون هم كبرى شركات التصدير المحلية، ورأس المال الأجنبي، الذين وجدوا أرضية مرّحبة مع الحد الأدنى من القيود، والأجور المنخفضة للغاية، ومزايا الملاذ الضريبي، والمنافسة الوهمية. وقد كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة الأجنبية، ولا سيما الفرنسية منها، من المستفيدين الرئيسيين أيضًا - فقد وجدت سوقًا مضمّنة على القياس، وقع ضمانها من خلال خطوط الاقتراض التي تُمولّ شراء الشركات التونسية للمنتجات الفرنسية.⁷⁷

علاوة على ذلك، يُظهر التوزيع الجغرافي للشركات المستفيدة من برنامج التأهيل أنّها عمّقت اللامساواة الجهوية، الموروثة من الحقبة الاستعمارية، بين المناطق الساحلية النشطة والمناطق النائية غير النامية في تونس. يقع حوالي 94٪ من مطالب التأهيل المصادق عليها في تونس الكبرى

4. خلاصة

كان الاندماج في السوق الأوروبية تطورًا بديهيًا وطبيعيًا وحتّمًا للاقتصاد التونسي، وليس خيارًا سياسيًا واقتصاديًا مشكوكًا فيه؟ تمّ تقديم بعض الإجابات على هذه الأسئلة الصعبة والمهمة في هذه الورقة، وتتعلق جزئيًا بتواطؤ النخب السياسية والاقتصادية التونسية وخضوعها لمؤسسة الاتحاد الأوروبي، والتي يتمّ فرضها من خلال آليات الديون والقروض.

ينبني نهج الاتحاد الأوروبي على مصالحه التجارية الخاصة وبالاستناد إلى تاريخ من الهيمنة الإمبريالية. وبالتالي، من السذاجة الاعتقاد بأن اتفاقية "التجارة الحرة" مع الاتحاد الأوروبي يمكن أن تُسهّم بشكل إيجابي في التنمية المحلية والوطنية في تونس. تمّ تصميم اتفاقية "أليكا" لإدخال الشركات الأكثر ربحية على الأراضي التونسية في السوق الأوروبية الحرّة وتهيئة السوق التونسية لتزويد الاتحاد الأوروبي. هذان الهدفان، على الرغم من أنّهما قد يُتريان نخبة صغيرة في تونس، إلا أنّهما يتعارضان مع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعظم التونسيين.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإنّ فوائد اتفاقية "أليكا" واضحة. ستحصل زيادة في ربحية الشركات وقدرتها التنافسية بسبب المبلغ المدخّر في بلد يقدّم مثل تلك الأجور الزهيدة. في حين تفيد الأجور المنخفضة الاتحاد الأوروبي، إلا أنّها لا تنفع التونسيين، ولا كذلك عدم الإنصاف الضريبي أو التلوّث الناجم عن تحويل الاتحاد

حان الوقت كي تفكّر تونس بعمق وتُجري تقييمًا موضوعيًا لـ 65 عاماً من الاستقلال والتبادلات الاقتصادية مع أوروبا. لم يعد ممكناً الاستمرار في غض الطرف عن واقع الاقتصاد التونسي وطبيعة علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والترابط بين بنية السلطة السياسية المحلية والتوجّه المنهجي نحو "التجارة الحرّة".

بالنسبة لدولة خرجت مؤخرًا من الديكتاتورية وتسعى إلى مسار جديد للتنمية، يكتسي السؤال المتعلّق بنهج التنمية الاقتصادية الواجب اعتماده أهمية أساسية. يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه تونس في معالجة مظالم الماضي والاستجابة لظروف اليوم. للقيام بذلك، يجب أن تهدف الخطة الاقتصادية إلى وضع البلاد على طريق التنمية المستدامة والعدالة. وبالتالي، من الضروري إيجاد نموذج تنموي جديد، يستجيب لاستراتيجية التنمية الوطنية المستقلة التي تحدّد السياسات وتضع إصلاحات مخطّطة بشكل واضح واستراتيجي. يجب أولاً مناقشة هذه الاستراتيجية بشكل ديمقراطي واختيارها من قبل الشعب التونسي، وعندها فقط يمكن ترجمتها إلى قوانين واستثمارات عامة ومعايير وشراكات.

يثير تبني السلطات التونسية غير النقدي لعقيدة "التجارة الحرّة" المسألة بعمق. لماذا لم يتمّ حتى الاعتراف بالعديد من الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية "أليكا" على تونس؟ وبالمثل، لماذا يصرّ الخطاب الرسمي على التصرف كما لو

دورها بصفتهما الفاعل الحصري "للتجارة الحرة" في تونس، وزيادة أرباحها بشكل كبير. سيؤدي ذلك بدوره إلى تصعيد اللامساواة والاستيلاء على الأراضي والتهرب الضريبي والفساد وهروب رأس المال. كما سيفضي إلى تفاقم التفاوتات وسيستمر في تشكيل تقسيم اقتصادي دولي يعمل وفقاً لمصالح أقوى المراكز الإمبريالية (الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة).

سيكون من غير المعقول عدم توقُّع آثار سياسية لتعميق التفاوتات وترسيخ التبعية التي ستتجم عن تنفيذ اتفاقية "أليكا". لذلك من الحكمة أن نتذكَّر أن الشعارات الأساسية خلال ثورة 2010-2011 في تونس دعت إلى العدالة الاجتماعية والسيادة وسقوط امتيازات الأوليغارشية الحاكمة.

في هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يقوم النشطاء التونسيون ومنظمات المجتمع المدني بما يلي:

- إبراز وتقوية أصوات الجهات الفاعلة وقطاعات المجتمع التي ستتأثر سلباً باتفاقية "أليكا" (صغار منتجي الغذاء والعمال غير النظاميين، والعمال الفقراء).
- التأكيد من أن القضايا الرئيسية قد أثرت من قبل هؤلاء الفاعلين في حدِّ ذاتهم تجاه الحكومات، وداخل الهيئات التمثيلية للشعب العامل.
- إزالة الغموض عن العقيدة السائدة المتمثلة في "التجارة الحرة" وإظهار كيفية تعزيزها لشروط التجارة غير المواتية لتونس، مما يؤدي إلى حبس البلاد في دائرة مستعصية من الديون التي لا تنتهي، مصحوبة بشروط قاسية.

في نهاية المطاف، لوقف نزيف ثروة تونس ومعاونة الأقل حظاً في المجتمع، وكذلك لكشف القناع عن الأوليغارشية المحلية الرابحة، هناك حاجة ماسة إلى تغيير في النهج الاقتصادي الذي تم اتباعه في العقود الأخيرة. السبيل الوحيد للمضي قدماً هو السير بثبات على طريق إنهاء الاستعمار نحو نظام اقتصادي بديل تحويلي وتحريري جديد، ليس لتونس وحدها، بل كذلك لبقية البلدان الخاضعة في المنطقة وعبر الجنوب العالمي.

الأوروبي لتكاليفه البيئية نحو تونس. علاوة على ذلك، تتجه تونس بشكل متزايد نحو التجارة مع شركاء خارج أوروبا. إذ أصبحت البلدان الناشئة شركاء تجاريين أكثر جاذبية. وبالتالي، فإن التحدي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي هو تكييف السوق التونسية للشراء حصرياً من أوروبا والحفاظ على هذا النمط، وإخضاع البلاد لمجال نفوذه في محاولة منه لإرساء هيمنة بدون منافس. وهو يواصل القيام بذلك من خلال الديون والمساعدة التقنية، والبرامج (مثل برنامج التأهيل) التي تمدّ الجسور بين المانحين والإدارة والأوليغارشية الاقتصادية والسياسية التونسية والشركات الأوروبية.

نظرياً، في إطار الليبرالية الاقتصادية، تُعتبر اتفاقيات "التجارة الحرة" أدوات لتحسين التجارة. في الواقع، هي وسيلة الاقتصاد المهيمن لإخضاع اقتصاد أضعف، بالاعتماد على مساعدة الأوليغارشية المحلية الباحثة عن الرِّيع. بعبارة أكثر عمومية، فإن "التجارة الحرة" أو بالأحرى التبادل غير المتكافئ هي آلية للهيمنة والاستغلال، تؤثر على الاقتصادات الأقل نمواً، ممَّا يؤدي إلى خضوعها للبلدان الرأسمالية الغنية.

لا يترك التواطؤ بين المصالح السياسية الأجنبية والاقتصادية والريعية المحلية مجالاً لمساءلة النموذج الاقتصادي المحيطي أو توجهه. من الواضح، بالنظر إلى أساسيات الاقتصاد التونسي، أن دعم الشركات الصغرى سيكون أكثر استراتيجية وتأثيراً على التنمية المحلية من دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. تقوم الشركات الصغيرة جداً بتزويد السوق المحليّة، وهي أقل اعتماداً على الواردات وتتداول الأموال محلياً، مما يؤدي إلى تعزيز السوق المحلية. ومع ذلك، فهي بحاجة إلى حدٍ أدنى من الحماية من المنافسة مع الشركات الأجنبية - وهذا سيتطلب من الدولة التونسية الاعتراف بالشركات الصغرى ودعمها مالياً وتعزيز تنميتها بنشاط. مثل هذه الخطوة يجب أن تتخذ في إطار نموذج تنمية دولة مستقلة شامل، يتضمن سياسات زراعية وصناعية عادلة ومستدامة تعزز الإنتاج المحلي لتلبية الاحتياجات المحلية.

ومع ذلك، من الناحية السياسية، ستعزز اتفاقية "أليكا" قبضة الأوليغارشية الريعية (النخبة الاقتصادية المتطلعة إلى الخارج) على نظام الإنتاج المحلي، من خلال تقوية

شكر وامتنان

نحن ممتنون كثيرًا لسييليا أوليفات، كاتي ساندوال ودينيس بورك لقراءتهم وتعليقهم على صياغات متنوعة من هذا العمل. كذلك نخص بالشكر عزيز كريشان، مها بن قدحة، كورينا مولين وشفيق بن روين، الباحثين والناشطين اللامعين الذين وهبونا من وقتهم ليقدّموا لنا ملاحظاتهم وتشجيعهم وكلماتهم المطمئنة. أسهمت كلّ تعاليقهم ونقدتهم البناء في شحذ حُجَجِنَا وجعلها أكثر ثراءً ودقّة. ختامًا، نوجّه شكرًا خاصًا إلى بيتجي فرست التي آمنت بهذا المشروع وساندته منذ البداية.

نُهدي هذا العمل إلى شهداء الثورة التونسيّة، الذين ضحّوا قبل عقْدٍ من الزمن بحيواتهم من أجل الخبز والعدل والكرامة. نأمل بصدق أن تكون هذه الورقة مساهمة متواضعة في الكفاح المستمرّ من أجل التحرّر.

- 8 Hamouchene, H. (2019) Extractivism and Resistance in North Africa. Amsterdam: TNI. <https://www.tni.org/en/ExtractivismNorthAfrica>
- 9 Rodney, W. (2012) How Europe Underdeveloped Africa. London: Pambazuka Press. See also Amin, S. (1974) Accumulation on a World Scale. New York: Monthly Review Press. Also Galeano, E. (1973) Open Veins of Latin America. New York: Monthly Review Press. Also Foster, J.B. & McChesney, R. (2012) The Endless Crisis: How Monopoly Finance Capital Produces Stagnation and Upheaval from the USA to China. New York: Monthly Review Press. Also Brie, M. (2016) "A contemporary reception of Rosa Luxemburg's theory of accumulation" in Dellheim, J., & Wolf, F. O. (eds.): Rosa Luxemburg: A Permanent Challenge for Political Economy.
- 10 Toussaint, E. (2016) Debt: how France appropriated Tunisia: <https://www.cadtm.org/Debt-how-France-appropriated>
- 11 Olivet, C. et al. (2013) Beginners Guide to Trade: <https://www.tni.org/en/briefing/beginners-guide-trade>. See also Hilary, J. (2015). The Transatlantic Trade and Investment Partnership : <https://waronwant.org/ttip>
- 12 Olinga-Shannon, S., Barbesgaard, M. and Vervest, P. (2019) The Belt and Road Initiative (BRI): <https://www.tni.org/en/publication/the-belt-and-road-initiative-bri>
- 13 Chandoul, J. (2017) ALECA, un instrument clé de la politique UE. OTE (Tunisian Observatory of Economy). <https://bit.ly/2XCUCkW> This briefing paper looks back at the European Neighbourhood Policy and how it evolved, in particular through the introduction of the new-generation agreements.
- 14 See the study by the Tunisian Observatory of Economy on Non-Tariff Barriers in the DCFTA <https://bit.ly/2XBjdNv>
- 15 Chandoul, J. (2020) Droits de propriété intellectuelle et ALECA, une menace pour l'accès
- 1 Guesmi, H. (2018) The myth of Tunisia's: exceptionalism <https://www.aljazeera.com/opinions/2018/1/19/the-myth-of-tunisia-exceptionalism/>. Also see Mullin, C. & Rouabah, B. (2014) Requiem for Tunisia's Revolution: <https://www.jadaliyya.com/Details/31596>
- 2 Chandoul, J. (2015) Le partenariat de Deauville, à l'origine des politiques économiques en Tunisie: https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20150917_economie_politique_le_partenariat_de_deauville.pdf
- 3 Ben Rouine, C. (2015) «All in World Bank» Manipulation in the name of deregulation: <http://economie-tunisie.org/fr/observatoire/analyse-economique/all-world-bank-manipulation-deregulation-tunisia/> and Chandoul, J. (2018) The IMF has choked Tunisia. No wonder the people are protesting: <https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/jan/17/imf-tunisia-people-rioting-2011-economic-reforms>
- 4 Chandoul, J. (2015), op cit.
- 5 Knottnerus, R. (2013) The EU trade and Investment Agenda: quashing the aspirations of the Arab Spring?: <https://www.tni.org/en/briefing/eu-trade-and-investment-agenda-quashing-aspirations-arab-spring>
- 6 Ben Gadha, M. (2016) The illusion of peace and shared prosperity. RLS: <https://www.rosaluxna.org/wp-content/uploads/2019/08/The-illusion-of-Peace-and-shared-prosperity.pdf>
- 7 ARES & RLS-North Africa (2019) A citizen guide to ALECA (in Arabic): <https://bit.ly/2GBAJLK>. See also FTDES (2018) Perceptions de l'Accord de Libre Échange Complet et Approfondi (ALECA) : <https://ftdes.net/perceptions-de-laccord-de-libre-echange-complet-et-approfondi-aleca/> and Langendorf, M. (2019) «The last days of agriculture»: Squeezed Tunisian farmers eye EU imports with concern: <https://www.middleeasteye.net/news/last-days-agriculture-squeezed-tunisian-farmers-eye-eu-imports-concern>

26 Hamouchene, H. (2018) Tunisia: protesting austerity, demanding sovereignty: <https://roarmag.org/essays/tunisia-protesting-austerity-demanding-sovereignty>

27 EU Commission (no date) Countries and Regions: Tunisia: https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/tunisia/index_en.htm

28 الموقع الرسمي لاتفاقية «أليكا»: <http://www.aleca.tn/decouvrir-l-aleca/principe-de-l-aleca>

29 Jouili, M. (2019) L'accord de libre-échange UE-Tunisie «est un projet colonialiste»: <https://www.mediapart.fr/journal/international/170619/l-ac-cord-de-libre-echange-ue-tunisie-est-un-projet-co-lonialiste>

30 الشراكة بين القطاعين العام والخاص (شقحخ) هي عقود خاصة بين هيئات عمومية وخاصة تسمح بخصخصة الخدمات العمومية، فيما تبقى المصاريف والمخاطر على عاتق الهيئات العمومية. للاطلاع حول الموضوع أعمال المرصد التونسي للاقتصاد: www.economie-tunisie.org

31 حوار على موقع برّ الأمان مع مها بن قدحة (سنة 2019): أي آثار لقروض الاتحاد الأوروبي على المفاوضات؟: <https://news.barralamantn/aleca-maha-ben-gadha-rosa-luxemburg-fr>

أنظر كذلك: Aliriza, F. (2019) Calls to "Block" Tunisia-EU Trade Deal Get Louder: <https://meshkal.org/?p=214>

32 Trigui, N. (2019) Evaluation des accords d'association Tunisie UE, vivement demain. Barr Al Amen. <https://bit.ly/2zeNwQU>

33 Bedoui, A., Mongi, M. (2016) Evaluation du partenariat entre l'Union européenne et la Tunisie, Fondation Rosa Luxembourg, Tunis: <http://academic-cooperation-rosalux.org/en/2019/11/13/evaluation-of-the-partnership-between-the-european-union-and-tunisia/>

See also Jouili, M. (2019), op cit. Also AITEC (2016) UE-Tunisie: diktat de la libéralisation commerciale ou partenariat authentique?: http://aitec.reseau-ip-am.org/IMG/pdf/ue-tunisie_diktat_de_la_liberalisation_du_commerce_ou_partenariat_authentique_.pdf

aux médicaments? OTE (Tunisian Observatory of Economy). <https://bit.ly/3h3rEJO>

16 Eberhardt, P. (2016) The Zombie ISDS <https://www.tni.org/en/publication/the-zombie-isds>

17 وثيقة مفيدة حول هذا الموضوع: La politique commerciale de l'Union européenne face aux nouveaux défis. Fondation Robert Schuman. <https://bit.ly/3dFTI8L>

18 Amin, S. (1970) The Maghreb in the modern world. Harmondsworth: Penguin.

19 الصغبر الصالحي. (2017) الاستعمار الداخلي والتنمية غير المتكافئة، منظومة «التهميش» في تونس نموذجاً.

20 Smith, J. (2016) Imperialism in the Twenty-First Century: Globalisation, Super-Exploitation, and Capitalism's Final Crisis. New York: Monthly Review Press.

21 Amin, S. (1990) Delinking: towards a polycentric world. London: Zed Books.

22 Tunisian Working Group on Food Sovereignty & ATTAC Morocco (2020) Challenging Agribusiness and Building Alternatives in Tunisia and Morocco: <https://waronwant.org/resources/challenging-agri-business-and-building-alternatives-tunisia-and-morocco>

23 Ben Rouine, C. (2018) Relations commerciales. La Tunisie s'émancipe-t-elle de l'Union Européenne? OTE (Tunisian Observatory of Economy). <https://bit.ly/375Vt7r>. See also Ben Rouine, C. (2019) La Chine remplace la France comme premier fournisseur de biens d'équipement. OTE (Tunisian Observatory of Economy). <https://bit.ly/30IOVJP>

24 Kireyev, A.P. (2019) Economic Integration in the Maghreb : An Untapped Source of Growth: <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/08/Economic-Integration-in-the-Maghreb-An-Untapped-Source-of-Growth-46273>

25 الاتفاقية الأورومتوسطية التي أرست شراكة بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة، والجمهورية التونسية من جهة ثانية.

وحول قطاع السياحة وتطوّره، أنظر: Institut de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED) (2012) Le tourisme en Tunisie : Les défis à l'heure de la transition démocratique, No.12. <https://bit.ly/2XGNZop>

43 وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ مفهوم المكتسبات المشتركة يشمل مفهوم النشاط القانوني، والذي يقوم على مبدئين: أسبقية القانون الأوروبي على القانون الوطني والتنفيذ المباشر. أي أنّ القانون الأوروبي يدخل حيز التنفيذ بمجرد أن يتمّ تبني الاتفاقية. وهو ما يعني دون انتظار أن يتم فحصها أو مناقشتها من قبل البرلمان أو الحكومات الوطنية. من الناحية العملية، تبلغ المكتسبات المشتركة حوالي 100 ألف صفحة يتم نشرها وتحديثها بانتظام في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

44 على مدى السنوات العشر الماضية، شهدت أفريقيا «طفرة غير مسبوقه في التبعات من قبل مستثمري القطاع الخاص ضد الدول». في الواقع، «توفر حوالي عشرين شركة، معظمها أمريكية، غالبية المحامين والمحكمين المطلوبين لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويدفع اهتمام هذه الشركات بمثل تلك الحالات إلى تعقّب أدنى فرصة لتقديم شكوى ضد الدولة».

Transnational Institute (TNI) (2019) ISDS in numbers Impacts of investment arbitration against African states https://www.tni.org/files/publication-downloads/isds_africa_web.pdf

45 تمّ تناول برنامج التأهيل بشكل أوسع أسفله في هذا التقرير.

46 <http://www.ins.tn/en>

47 الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات المتعلقة بالصناعة.

48 ILO (2018) Women and men in the informal economy: A statistical picture. Third edition: https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_626831/lang--en/index.htm

49 Smith, J (2016). op. cit.

50 مكون رئيسي في النسيج الاقتصادي التونسي سنعود إليه مطولا فيما بعد.

51 Tap.info (2020) 58% of female farm workers in Tunisia paid between 10 and 15 dinars per day (survey): <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Society/13024256-58-of-female-farm>

Also FTDES (2018) Tunisie-ALECA: Impératif d'évaluer, d'abord, l'impact de l'accord de 1995 : <https://ftdes.net/10-ans-apres-lechec-du-libre-echange-avec-lue-reproduisons-pas-les-erreurs-du-passe/>

34 Nawaat (2018) Liste noire & libre-échange: Interview avec M.C Vergiat, députée européenne, en visite à Tunis: <https://nawaat.org/2018/02/28/liste-noire-libre-echange-interview-avec-m-c-vergiat-deputee-europeenne-en-visite-a-tunis>

35 Jonville, M. & Bonnefoy, V. (2018) EU-Tunisia negotiations: Free trade without trading freedoms? FTDES: <https://ftdes.net/en/eu-tunisia-negotiations-free-trade-without-trading-freedoms>

36 قسم «مشاركة المجتمع المدني» على: <http://www.aleca.tn/en>

37 أنظر على سبيل المثال، مساهمات المجتمع المدني على موقع www.aleca.tn، تحديدا توصيات «أوروماد للحقوق»: <https://bit.ly/3dFHRIO> و «سوليدار» حول لبرلة الخدمات: <https://bit.ly/2UitTyT> وتكنولوجيا المعلومات: <https://bit.ly/2Ybd2in>

38 Watch <https://www.facebook.com/watch/?v=390476555131101> published by Mediterranean Development Initiative. For more information, see Aliriza, F. (2019) Calls to "Block" Tunisia-EU Trade Deal Get Louder. Meshkal: <https://meshkal.org/?p=214>

39 <http://www.aleca.tn/wp-content/uploads/2019/05/CR%204%C3%A8me%20round%20SC%20VFinale.pdf>

40 Jonville, M and Bonnefoy, V. (2019) Négociations UE-Tunisie : Libérer les échanges sans échanger les libertés? FTDES: <https://ftdes.net/ue-tunisie>

41 تزامن إعلان المجتمع المدني مع تصويت البرلمان الأوروبي على بدء مفاوضات حول اتفاقية «أليكا» بين الاتحاد الأوروبي وتونس، وقّعت عليه 28 منظمة: <https://euomedrights.org/fr/publication/declaration-de-la-societe-civile-a-loccasion-du-vote-au-parlement-europeen-sur-louverture-des-negotiations-dun-accord-de-libre-echange-entre-la-tunisie-et-lue/>

42 حول «تحرير» القطاع الصناعي أنظر: <https://bit.ly/3ewcHxy>

63 Lac, H (2018) Les limites du système off-shore tunisien: <https://inkyfada.com/fr/2018/01/19/limites-systeme-offshore-tunisie>

64 أصهار الرئيس المخلوع بن علي، الذين سيطروا بين عامي 1987 و2010 على القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحية، وأفسدوا جهاز الدولة (البنوك العامة، والإدارات، والجمارك، إلخ) وطوروا ممارسات مافيوزية على نطاق واسع.

65 Bellin, E. (1994) The politics of profit in Tunisia: Utility on the Rentier Paradigm? Pergamon. World Development. Vol.22, No. 3. <https://bit.ly/30ijCGm> and Krichen A. (2019) L'autre chemin. Editions Script

66 Ben Rouine C. (2018) Bilan de l'incitation à investissement. OTE (Observatoire Tunisien de l'Economie) : <https://bit.ly/3dEK6pr>

67 نفس المصدر.

68 أطلع على موقع الحكومة التونسية حول الخصخصة: <http://www.privatisation.gov.tn/fr/statistiques/operations-de-privatisation-realisees/34-operations-de-privatisations-realisees-en-2006.html>

69 Grumiller, J. et al (2018) The economic and social effects of the EU Free Trade Agreement (DCFTA) with Tunisia: http://www.onagri.nat.tn/uploads/Etudes/Tunisia_Study-ALECA.pdf. See also European Commission (2016) Communication conjointe au parlement européen et au conseil. Renforcer le soutien à la Tunisie : http://www.aleca.tn/wp-content/uploads/2016/10/join_2016_47_f1_communication_from_commission_to_inst_fr_v3_p1_859678.pdf

70 UTICA: https://www.utica.org.tn/Fr/actualites_7_9_D1799#.X18uVlvjK00, UTAP: <http://www.aleca.tn/en/category/7/?print=print-search>.

And also, study by Ghazi Ben Ahmed, published with Konrad Adenauer Stiftung: <http://www.aleca.tn/guide-sur-laleca>

71 برنامج التأهيل. الموقع الرسمي:

<http://www.pmn.nat.tn/cadre-du-pmn/cadre-general>

72 نفس المصدر.

73 Dhaoui, M. L. (2002) Methodological Guide: Restructuring, Upgrading and Industrial Competitiveness. UNIDO (United Nations Industrial Development Organization).

52 جداول من المعهد الوطني للإحصاء:

www.ins.tn

53 تمثل فئة الشركات الكبيرة التي توظف أكثر من 200 موظف حصة هامشية قدرها 0.001 %.

54 جداول من المعهد الوطني للإحصاء: www.ins.tn

55 Bou Ali, M. (2017) L'économie non observée en Tunisie. ITCEQ (Tunisian Institute of Competitiveness and Quantitative Studies) <https://bit.ly/30c5f6B>

56 المعهد الوطني للإحصاء (2018):

Résultats de l'enquête sur les activités des micro-entreprises en 2016 en Tunisie. <https://bit.ly/2Y1P1vk>

تم توجيه الدراسة الاستقصائية إلى 9,395 من أصحاب المشاريع الصغيرة غير الفلاحية المسجلين برقم ضريبي، وهي عينة تمثيلية من 704,241 مؤسسة مدرجة في نطاق الدراسة. كان الهدف من هذا المسح هو التوصل إلى فهم أفضل للمساهمة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي ووضعه، والذي لا تتوفر عنه سوى القليل من المعلومات ويجب تقدير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

57 Ben Yahia, M. (2020) Microentreprises et Très Petites Entreprises : Quels dispositifs de soutien économique face à la crise ? : https://www.ilboursa.com/marches/microentreprises-et-tres-petites-entreprises-quels-dispositifs-de-soutien-economique-face-a-la-crise-_22939

58 INS (National Institute of Statistics) (2018) Résultats de l'enquête sur les activités des micro-entreprises en en 2016 en Tunisie. <https://bit.ly/2Y8TevV>

59 Institut National de la Statistique. (2018) Résultats de l'enquête sur les activités des micro-entreprises en 2016 en Tunisie : <https://bit.ly/2Y1P1vk>

60 Bedoui, A., Mongi, M. (2016). op. cit

61

62 غالبًا ما يتم تقديم قطاع الخدمات باعتباره محررًا للنمو في تونس لأنه أكبر مشغل في البلاد - ما يقرب من 52% من السكان النشطين، وحوالي 10 أضعاف ما يشغله قطاع الصناعة و100 مرة أكثر من الفلاحة. كما أن لدى هذا القطاع أعلى معدل لإنشاء الأعمال، بينما تشهد القطاعات الأخرى انخفاضًا هائلًا في عدد الشركات.

76 Bedoui, A., Mongi, M. (2016). op. cit

77 Ministère des finances et des comptes publics (France) (2013) Evaluation des activités de développement. Lignes de crédit en faveurs des PME-PMI en Tunisie et dans les territoires Palestiniens. <https://bit.ly/3dlwCto>.

78 ITCEQ (Tunisian Institute of Competitiveness and Quantitative Studies) (2017) Programme de Mise à Niveau : bilan réalisations et perspectives. Résultats de la 8ème enquête. <https://bit.ly/3cG8Dcu>

<https://www.unido.org/methodological-guide-restructuring-upgrading-and-industrial-competitiveness>

74 https://www.jurisitetunisie.com/tunisie/codes/lf_pdf/Loi_de_Finances_1997_F.pdf

75 كشفت دراسة، أجراها فرع المنستير بالمتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول قطاع النسيج، أنه على الرغم من كل الدعم المقدم من قبل برنامج التأهيل، إلا أنّ القطاع مازال غير مستقر تماماً، وبالكاد صار مرئاً ويتسم بالاستغلال في العمل وبجني الأرباح. انظر تقرير الدراسة على موقع: FTDES <https://ftdes.net/rapports/te>



“This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany. This publication or parts of it can be quoted for free as long as proper reference to the original publication is provided. The content of the publication is the sole responsibility of Authors and does not necessarily reflect a position of RLS”

شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية
سيادة شعبية على الغذاء والأرض والثروات



شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية (NAFSN) تأسست في جويلية 2017. هي إطار موحد يشمل جمعيات فلاحية وتقايات زراعية/بحرية وحركات اجتماعية ومنظمات مناضلة تهدف إلى إرساء السيادة الغذائية وتحقيق العدالة المناخية والبيئية. تعمل الشبكة على بناء نظام جديد يضع حدا للاستغلال ولتدمير الحياة ويلبي في إطار تشاركي وديمقراطي حاجيات الشعوب على أساس العيش الكريم والتناغم مع الطبيعة.

<https://siyada.org>



المعهد العابر للقوميات (TNI) هو مؤسسة بحث ومناصرة ملتزمة ببناء كوكب عادل، ديمقراطي ومستديم. لأكثر من 40 عاما، مثل المعهد همزة وصل بين الحركات الإجتماعية، والباحثين والأكاديميين الملتزمين وصنّاع السياسات. مقرّ المعهد هو أمستردام عاصمة هولندا.

www.TNI.org